إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية

الدكتور أحمد حلمي جمعة

ملخص البحث :

الهدف من الدراسة: إستهدفت الدراسة الحالية الكشف عن إدراك (وعي) مراقبي الحسابات في مصر لمنافع، وقضايا، وتحديات قياس تقديرات القيم العادلة، بالإضافة الى الملاءمة للبيئة المصرية، فضلاً عن إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة في المستقبل .

أهم النتائج النظرية: توجد فجوة بين المعايير الدولية، والمعايير المصرية بشأن القيمة العادلة، فبينما تتضمن المعايير الدولية للمراجعة (٢٠١٢) معيار (٥٤٠) لمراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها قياس القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، أما المعايير المصرية للمراجعة (٢٠٠٨) لازالت تتضمن معياران الأول (٥٤٠) لمراجعة التقديرات المحاسبية، والثاني (٥٤٥) لمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة المتوافقان مع المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عام ٢٠٠٣، كما توجد فجوة بين معايير التقارير المالية الدولية (٢٠١٢)، التى تضمنت معيار لقياس القيمة العادلة (IFRS 13) ومعايير المحاسبة المصرية (٢٠٠٦) المتوافقة أيضاً مع الدولية الصادرة (٢٠٠٣).

أهم النتائج الميدانية: لقد كشفت النتائج أن التحدي الأكبر الذي يواجه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة هو أن الأساليب المستخدمة للتأكد من قياس القيمة العادلة يختلف عبر مختلف الصناعات ، كما أنه أكثر تعقيدا من قياس التكلفة التاريخية، وأن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة، كما أنها تدرج في كثير من الأحيان كتقديرات نتيجة للأحداث المستقبلية والظروف (مبالغ ووقت التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم وغير ذلك)، كما أنه تستغرق وقتا طويلاً، فضلاً عن أن الأصول والخصوم يتم تقويمها باستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية، كما اكدت نتائج الدراسة على أن هناك أثر ضعيف لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر.

الكلمات المفتاحية : مراقب الحسابات- قياس القيم العادلة - البيانات المالية - معايير المحاسبة المصرية- معايير التقارير المالية الدولية- المعايير المصرية للمراجعة- المعايير الدولية للمراجعة.[١]

جامعة أم القرى- مكة المكرمة المملكة العربية السعودية
تاريخ التقدم بالبحث : ٢٠١٣/٣/٢٥
تاريخ قبول النشر :٢٠١٣/٤/٥
الايميل :-ahmed_gomaa61@hotmail.com

Auditors` Perceptions Of The Challenges Of FVEM In The Egyptian Environment

Abstract :

The objective of the study: the current study aimed disclosure perception (awareness) auditors in Egypt for benefits, and issues, and the challenges of fair value estimates measurment, in addition to the Relevant of the Egyptian environment, as well as strategies to overcome the challenges of fair value measurment in the future.

The most important theoretical results: there is a gap between international Standards, and Egyptian Standards on fair value, while include ISAs (2012) Standard (540) to Auditing accounting estimates, including fair value accounting and related disclosures, but Egyptian Standards on Auditing (2008) still contains two criteria I (540) to Auditing accounting estimates, and the second (545) to auditing the measurements and disclosures fair value compatible with ISAs issued in (2003), as there is a gap between International Financial Reporting Standards (2012), which included a standard for fair value measurment (IFRS 13) and Accounting Standards Egyptian (2006) is also compatible with international issued in (2003) empirical results :

The most important Practical results: the results revealed that the greatest challenge facing the auditors when fair value measurement is that the methods used to ascertain the fair value measurement varies across industries, as it is more complicated than measuring the historical cost, and most of the assets and liabilities related are not traded in active markets, it is also included in the often as estimates as a result of future events and circumstances (amounts and time of cash flows, and discount rates, etc.), and it takes a long time, as well as the assets and liabilities are evaluated using assumptions management and mathematical models, as revealed results that there is little impact to increase the relevance of information using the fair value measurement on fair value measurement challenges in Egypt.

Key terms: Auditor - Fair value estimates measument - Financial statements - Egyptian accounting standards - International financial reporting standards - Egyptian standards on auditing - International standards on auditing.

المقدمة :

لقد أصدرت هيئة الرقابة المالية المعايير المصرية للمحاسبة بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ ، لتحل محل التي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢، وحيث أن معايير المحاسبة المصرية - والتى يبلغ عددها ٣٥ قد إعدت طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات، فقد تضمنت المعايير الجديدة تمهيدا يعد جزء لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية، ويتضمن التمهيد ان يتم مراعاة ما يلى:

أولاً: تخضع الموضوعات التى لم يتم تناولها فى المعايير المصرية فى معالجتها لمعايير التقاريرالمالية الدولية لحين صدور المعايير المصرية التى تتناول هذه الموضوعات.

ثانياً: تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة، و فى هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض.

كما اصدر وزير الإستثمار قرارا وزاريا رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠٨ بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى ، والتى تحل محل معايير المراجعة المصرية السابق اصدارها فى سبتمبر ٢٠٠٠ ويبلغ عدد المعايير التى صدر بشأنها القرار الوزارى (٣٨) معياراً وإطار عاماً لتكتمل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متوافقة مع معايير المراجعة الدولية،

ونظراً لأن القصد من اصدار المعايير المصرية للمراجعة، ومعايير المحاسبة المصرية التى تم اصدارها من قبل هو ارساء قواعد محددة لكيفية تناول معالجات التطبيقات المحاسبية وما يرتبط بها من أعمال مراجعة وفحص الحسابات، وبناء على ما تقدم تلتزم الشركات ومراقبي الحسابات في مصر بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٣) الجديد، فضلاً عن ذلك ففي ٢٠٠٩/١٢/١٥ فقد سحب مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي معيار المراجعة الدولي/ المصري (٥٤٥) الموسوم: مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، كما تم تعديل معيار المراجعة الدولي/ المصري (٥٤٠) الموسوم: مراجعة التقديرات المحاسبية والذي أصبح موضوعة: مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة.

وعليه ففي إطار الجهود المبذولة من قبل وزارة الإستثمار المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، لمواكبة ديناميكية التطورات الإقتصادية والنهوض بالإقتصاد المصري نحو العالمية وتدويل

بورصة الأوراق المالية، ونظراً لأن هيئة الرقابة المالية المصرية قد اعتمدت في بناء معـــايير المحاســـبة والمراجعة على التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، وحيث أن المقـــاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة تاخذ في الإنتشار والتطور بشكل متزايـــد فـــي أطـــر التقريـــر المـــالي (VRC, 2013- AICPA, 2013- IFAC, IAASB, 2012-PCAOB, 2009-IAASB, 2008-PCAOB, 2007)، وفي التطبيق العملي المحاسبي، وبشكل خاص بعد صدور معيـــار التقريـــر المالي الدولي الجديد (١٣)، والمعيار الـــدولي للمراجعـــة (٥٤٠) المعـــدل(IFAC, IAASB, 2010)، وإقراراستخدام مستويات جديدة للتقيـــيم تـــشمل المـــدخلات المعلنـــة و الملحوظـــة وغيـــر الملحوظـــة، (IASB,IFRS13, 2012)، مما يؤثر على قياس ومراجعة القيمة العادلـــة، و الإفـــصاح عنهـــا ســـواء للأصول أو الإلتزامات ، في صلب قائمة الدخل (كربح أوخسارة) أو في صلب قائمة المركـــز المـــالي أو ضمن الإيضاحات أوالتفسيرات الإخرى من جانب، وعلى مهنة المراجعة من جانب أخر.

وعليه فقد ترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثيرت في المجتمـــع المـــالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين ومـــن أهـــم هذه المشاكل تأثير تلك التطورات في قياس القيمة العادلة على دور مراقب الحسابات (المراجع الخارجي)، ولذلك تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي الى الكشف Explore عن إدراك مراقبي الحسابات في مصر للقضايا Issues والتحديات Challenges عند مراجعة قياس القيمة العادلـــة وإســـتراتيجيات التغلـــب عليها فضلاً عن مدى فائدتها وملاءمتها للبيئة المصرية، في ظل معيـــار التقريـــر المـــالي الـــدولي (١٣)، والمعيار الدولي للمراجعة (٥٤٠) المعدل، إعتماداً على مسح لعدد (٢٨٨)، مشارك مـــن العـــاملين فـــي مكاتب المراجعة بمدينة بورسعيد المصرية.

مشكلة الدراسة :

يتزايد - منذ أواخر القرن العشرين و حتى الآن- اهتمام المنظمات المحاسبية (VRC, 2013- AICPA, 2013- IFAC, IAASB, 2012-PCAOB, 2009-IAASB, 2008-PCAOB, 2007)، وكذا البحوث المحاسبية الأكاديمية بمفهوم القيمة العادلة وذلك إشارة إلى أن تلك القضية البحثية مهمة بالنسبة لبنود معينة من عناصر البيانات (القوائم) المالية خاصة الأصول المالية، خصوصاً إذا كانت تلك الاستثمارات تمثل أحد عناصر الأصول المهمة، (Ramanna and Watts, 2009-Danbolt and Rees, 2008)، كما يلاحظ أن هناك جدلاً واسعاً حول تعريف القيمة العادلة وطرق المحاسبة عنها وقياس قيمتها العادلة كما جاء بالإصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية المهتمة بالمحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات، أضف إلى ذلك أن هناك العديد من المتغيرات التى تحكم عملية القياس والإفصاح عن القيمة العادلة، كما أن طبيعة المتغيرات التى تواجهها القطاعات الإقتصادية على كل من المستوى الدولى

والمحلى تتطلب القيام بتطوير أساليب القياس والإفصاح بما يتلاءم مع المفاهيم الحديثة فى بيئة الأعمال حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات المتنوعة لمستخدمى البيانات المالية من المعلومات (Hodder, Mayew, McAnally and Weaver, 2006- Deitrich et. Al.2001)

لذلك يعتبر موضوع قياس القيمة العادلة ، طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المصرية ، من الموضوعات التي تستحق المزيد من الدارسة و البحث نظراً لحيوية هذا الموضوع و أهميته سواء على المستوى الأكاديمي ، أو على مستوى التطبيق العملي فى القطاعات الاقتصادية المختلفة (Humphrey et. Al., 2009- Benston, 2008)، وذلك من منطلق أن قياس القيمة العادلة يُفترض أن يساهم في توفير المعلومات الملاءمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات سواء للإدارة بمستوياتها المختلفة أو للأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة ، و ذلك يعنى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية و زيادة جودة المعلومات المحاسبية-(Johnson, 2007- Marcy, 2007- Martin et. Al.,2006 Carmichael, 2004

ونظرا لخطورة مراجعة قياس تقديرات القيم العادلة على البيانات المالية وخصائصها المحاسبية خاصة (الملاءمة والموثوقية) وعلى الثقة بها-(Danbolt and Rees, 2008-Landsman, 2007 Penman, 2007)، والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، بالإضافة إلى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحية وخطورتها في قضية الحفاظ على رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي - عادة - إلى زيادة الأرباح-(Hitz, 2007 Barth, 2007-McCarthy, 2004-Huphrey, Loft and Woods, 2009-Martin, Rich and Wilks, 2006-Wilks, 2002-Dietrich, Harris and Muller, 2001)، وتأسيساً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على التساؤل التالي هل يدرك مراقبي الحسابات في مصر - بعد صدور المعيار الدولي الجديد- قضايا وتحديات مراجعة قياس القيمة العادلة وإستراتيجيات التغلب عليها؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية التطور في " مراجعة قياس القيمة العادلة " ، وما له من تأثير مباشر وغير مباشر على البيانات المالية ، وبالتالي زيادة مسؤوليات مراقب الحسابات في مصر في ظل الأوضاع السياسية والإقتصاية الراهنة التى أعقبت ثورة ٢٥/ يناير، بإعتباره وكيل عن المساهمين من ناحية، حيث أن إستخدام قياس القيمة العادلة – عادة – يؤدي إلى زيادة الأرباح بسبب ابتعادها عن نموذج التكلفة الذي يعد أساس القياس المحاسبي، بالإضافة إلى ما تقدم تبرز أهمية الدراسة الحالية في ما يلي:

١- التعرف على التطورات ومنافع ومناسبة قياس ومراجعة القيمة العالدلة في مصر

٢- التعرف على قضايا وتحديات قياس ومراجعة القيمة العادلة و إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس ومراجعة القيمة العادلة في مصر.

٣- تقديم التوصيات اللازمة لتجنب مخاطر تطبيق قياس القيمة العادلة وفتح أفاق جديدة للدراسات المستقبلية والدعوة الى إستمرار البحث المحاسبي في هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

بالإضافة الى ما تقدم لن تتعرض الدراسة الحالية لأنشطة التحوط أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية، وموقف مراقب الحسابات منها خاصة، خاصة بعد صدور بيان ممارسة المراجعة الدولي (١٠٠٠) (IFAC, IASASB, 2012)، وأن البيانات المتاحة حاليا لا تظهر بوضوح أية بيانات عن مدي تطبيقها في البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر على الرغم من وضوح سياساتها المحاسبية، والتى ربما يتم تناولها في بحث اخر إن شاء الله.

مجتمع الدراسة والعينة والخصائص الديمغرافية :

يتكون مجتمع الدراسة من مراقبي الحسابات في مصر العاملين في مكاتب المراجعة في مدينة بورسعيد، وعددهم (٣٦) مكتب رئيسي، حيث تم تسليم الإستبانات لكل مكتب باليد بعد المقابلة الشخصية، والجدول (١) التالي يوضح ملخص الإستجابات والمعلومات الديمغرافية كما يلي:

الجدول (١)

بيان	الإجمالي	مدير	مراجع	تحت التدريب
عدد الإستبانات التي تم تسليمها	٢٨٨	٣٦	٨٤	١٦٨
عدد الإستبانات المستلمة	١٥٨	٢٠	٥٢	١١٥
% الإستجابة	%٥٥	%٥٦	%٦٢	%٦٨
المؤهل العلمي	%١٠٠	بكالوريوس	بكالوريوس	بكالوريوس
التخصص	%١٠٠	محاسبة	محاسبة	محاسبة
الخبرة (بالسنة)	أقل من ٥ مقابل أكثر من ٥	أكبر من ٥	أكبر من ٥	أقل من ٥

فرضيات ومتغيرات الدراسة :

الفرضية الأولى(H_{O1}): لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لمنافع قياس القيمة العادلة في مصر.

الفرضية الثانية (H_{O2}): لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لقضايا قياس القيمة العادلة في مصر.

الفرضية الثالثة (H_{O3}): لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس القيمة العادلة في مصر.

الفرضية الرابعة (H_{O4}): لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لمناسبة قياس القيمة العادلة في مصر.

الفرضية الخامسة (H_{O5}): لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لإستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادل في مصر.

الفرضية السادسة (H_{O6}): لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر.

الفرضية السابعة (H_{O7}): لا يوجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لقياس القيمة العادلة يعود الى الخصائص الديموغرافية.

مع مراعاة أن الفرضيات السابقة قد إستندت الى الدراسات والإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية، وجهود الزملاء الباحثين (VRC, 2013- AICPA, والأكاديميين IFAC, 2013- IAASB, 2012-PCAOB, 2009-IAASB, 2008-PCAOB, 2007-Humphrey et. Al., 2009- Benston, 2008- Danbolt and Rees, 2008-Landsman, 2007- Penman, 2007،)

الدراسات ذات العلاقة :

على الرغم من انتشار استخدام محاسبة القيمة العادلة منذ وقت ليس بقصير على مستوى العالم إلا أن هناك بحوث قليلة في مجال القيمة العادلة على الرغم من أهميتها وبشكل خاص في الدراسات التطبيقية

على جميع الأصعدة العربية والمحلية والإقليمية والدولية والعالمية، ولذلك فإن أهم الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية ما يلي:

أولاً: دراسات تناولت مدى تأثير القيمة العادلة على الدخل الاقتصادي: ومن هذه الدراسات (القشي، والخطيب، ٢٠٠٤) وعلى ربحية البنوك ومن هذه الدراسات (Nelson, 1996)، وعلى قياس الدخل وتحليل والمخاطر والأحكام الشخصية في التقييم ومن هذه الدراسات (Hirst, Hopkins and Wahlen, 2004).

ثانياً: دراسات تناولت مشاكل وقضايا تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عن الاستثمارات المالية: ومن هذه الدراسات(Pacter, 2007) ، (محمد، ١٩٩٩، حماد، ٢٠٠٢، مصطفى، ومرعي، ١٩٩٨)، ونموذج القيمة العادلة في المحاسبة (Bhattacharyya, 1999) و المحاسبة عن القيمة العادلة (العوام، ١٩٩٦).

ثالثاً: دراسات تناولت ملاءمة وموثوقية محاسبة القيمة العادلة ، ومن أهم هذه الدراسات Nellessen & Zuelch, 2011- Humphrey, Loft, and Woods, 2009- Ramanna and Watts, 2009- Benston, 2008- Danbolt and Rees, 2008-Ramanna, 2008- Penman, 2007)

رابعاً: دراسات أخرى تناولت مقارنة القيمة العادلة بالتكلفة التاريخية (Willis, 2002)، ودراسة أخرى تناولت تحليل درجة التقارب بين المحاسبة ومعايير التقييم المتعلقة بالقيمة العادلة (Deacoun & Buiga, 2010)،

خامساً: تناولت دراسة العلاقة بين سوق أستراليا المالي و القيم المالية العادلة (Easton & Ivanovic, 2007) أي دراسة تأثير القيم العادلة على سعر السهم، والسعر الدفتري، ومعدل الدوران، وسعر الفائدة المضمون والتوزيعات المتوقعة، وبينت الدراسة أن هناك علاقة بين القيم العادلة وتطور هذه المؤشرات في سوق أستراليا المالي.

سادساً: دراسات تناولت تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ومن هذه الدراسات (البارودي، ٢٠٠٢- عبد الفتاح، ٢٠٠٢- الشامي، ٢٠٠٠- صالح، ٢٠٠٩).

وأما في مجال المراجعة فقد شهد نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، دراسات محدودة أهمها دراسة (Pannese & DelFavero, 2010) في أمريكا، موضوعها، أثر محاسبة القيمة العادلة على مهنة المراجعة، ودراسة (Akgun, Pehlivanli & Gurunlu, 2011)، في تركيا، وموضوعها، تصميم

عمليات مراجعة القيمة العادلة، ودراسة (Farcane, Deliu & Gheoghian, 2011) في رومانيا، وموضوعها مراجعة القيمة العادلة في ظل الأزمات الإقتصادية والإجتماعية، ودراسة (Carpentier, et al., 2007)، وموضوعها هل قياس القيمة العادلة يوفر دليل مناسب للمراجعة، ودراسة (Carmicheal, 2004) بشأن المسؤولية الإجتماعية للمراجع المستقل عن مراجعة قياس القيمة العادلة، بالإضافة الى ما تقدم دراسة (العطار، ١٩٩٤)، التى قدمت إطاراً مقترحاً لقياس القيمة العادلة، وتحديد نطاق مسؤولية مراقب الحسابات، ولعل أهم نتائج الدراسات السابقة ما يلي:

١- توجد مشاكل تتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالإضافة إلى مشكلتي الملاءمة والموثوقية، فضلا عن التأكيد على أن تطبيق نماذج القيمة العادلة في المحاسبة يتطلب مراعاة حالة السوق سواء كان نشط أو غير نشط، كما يوجد تأثير للقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، وأن القيمة العادلة أفضل من التكلفة التاريخية من حيث الملاءمة، وأيضاً يوجد تأثير إيجابي لإستخدام القيمة العادلة على الدخل الإقتصادي وعلى ربحية البنوك وعلى قياس الدخل وعلى تحليل المخاطر والأحكام الشخصية عند التقييم.

٢- إنّ الأسبابَ الرئيسيةَ لاختلاف المعايير الدولية والمعايير الأمريكية يَتعلّقُ بالتكيّفِ غيرِ الكافيِ لمعايير التقييم الدولية مع متطلباتِ القياس والإفصاح عن القيمة العادلة في التقارير الماليةَ وفقاً للمعايير الأمريكية، كمابينت الدراسات السابقة على أن هناك إهتمام ليس قليل بالبحث في مجال المحاسبة القيمة العادلة على الرغم من خطورتها وهذا يعود إلى حداثة تطبيق الموضوع في الدول المتقدماة من ناحية أو ربما بسبب الفضائح المالية للشركات الأمريكية بعد عام ٢٠٠٠، و ٢٠٠٨ أو التأخر في إصدار المعايير المحاسبية المناسبة المتعلقة بالقيمة العادلة أو كثرة التعديلات فيها سواء الدولية أو الأمريكية من ناحية أخرى.

٣- لقد بينت الدراسات السابقة أن هناك مشاكل في تطبيق موضوع القيمة العادلة سواء من جانب المحاسبة أو جانب المراجعة، في الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو الأمريكية أو لديها معايير محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية، ولذلك أكدت الدراسات الأمريكية والتركية والرومانية، على أن مراقب الحسابات يعتمد عند مراجعة القيم العادلة على أساليب التقييم والفرضيات التى تضعها الإدارة في ظل الظروف الطبيعية.

٤- يوجد اهتمام قليل بموضوع مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، وهذا ربما يعود أيضا إلى بطء أو تأخر الإصدارات والمعايير المتعلقة بها خاصة الأمريكية (AICPA, ASB, 2013)، التى أصدرت بيان المعيار الأمريكي (١٢٢) والذي يطبق في أو بعد ٢٠١٢/١٢/١٥، (AU-C Section

(540.03، والمتوافق مع الدولي المعدل (٥٤٠) الصادر في ٢٠٠٩/١٢/١٥، الموسوم: مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات محاسبة القيم العادلة، والإفصاحات ذات العلاقة (IAASB, 2012)، بعد سحب المعيار الدولي (٥٤٥)، مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية على الرغم من اختلاف موضوع التقديرات المحاسبية عن تقديرات القيمة العادلة والتشابه في الطرق المستخدمة عند تقييم افتراضات الإدارة.

وبشكل عام بعد استقراء الدراسات والبحوث تبين أن هناك تشابه كبير في هذه الدراسات وخاصة العربية، وبل وقد أعتمد الكثير من الدراسات العربية على الدراسات الأجنبية، كما أتضح عدم وجود دراسة تطبيقية تتعلق بإدراك مراقبي الحسابات في مصر لقضايا وتحديات قياس القيمة العادلة، وإستراتيجيات التغلب عليها فضلاً عن فائدتها وملاءمتها للبيئة المصرية، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة، ويجعل منها إضافة بناءة للبحث العلمي في مصر.

الإطار النظري للدراسة :

يجدر الإشارة الى أن هيئة الرقابة المصرية تعتمد المعايير المصرية للمراجعة (٥٤٠-٥٤٥) المتوافقة مع المعايير الدولية للمراجعة حتى الأن، إلا أن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي قد سحب المعيار الدولي للمراجعة (٥٤٥) بعد تعديل المعيار الدولي للمراجعة (٥٤٠) في ٢٠٠٩/١٢/١٥، أي بعد إصدار المعايير المصرية للمراجعة عام ٢٠٠٨، وفيما يلي مقارنة بين المعيار الدولي (٥٤٠) المعدل، والمعيار المصري (٥٤٥) السابق إصداره دولياً عام ٢٠٠٣ كما يلي (IAASB, 2012-IAASB, 2003:

بيان	المعيار ٥٤٠ المعدل الدولي	المعيار ٥٤٥ المصري
الهدف	يتلخص هدف مراقب الحسابات في الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول ما إذا كانت التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية، سواءً تم الإعتراف بها أو الإفصاح عنها، معقولة أم لا؛ و ما إذا كانت الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية ملائمة أم لا، في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.	يتعين على مراقب الحسابات الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.
المتطلبات	١- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة.	١- تفهم إجراءات المنشأة في تحديد قياسات

	٢- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ٣-إجراءات الإستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمّة ٤- تقييم معقولية التقديرات المحاسبية وتحديد الأخطاء ٥-الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية ٦- مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة ٧- الإقرارات المكتوبة ٨- التوثيق	وإفصاحات القيمة العادلة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر ٢- تقييم مدى ملاءمة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة ٣- إستخدام عمل خبير ٤- إجراءات المراجعة التي تتعامل مع خطر التحريف الهام المؤثر في قياسات و افصاحات المنشأة للقيمة العادلة ٥- الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة ٦- تقييم نتائج إجراءات المراجعة ٧- إقرارات الإدارة ٨- الإتصال مع المسؤولين عن الحوكمة.

وإستنادا الى المعيار الدولي (٥٤٠) المعدل فإن هدف مراقب الحسابات التأكد من معقولية التقديرات التى قامت بها الإدارة، وملائمة الإفصاح، وذلك على ضوء إطار التقارير المالية المطبق في المنشأة(IFAC, IAASB, 2012)، فضلاً عن ذلك يتعين على مراقب الحسابات عند القيام بإجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة أن يتأكد من إستخدام الإدارة للخبراء(IFAC, IAASB, 2012)، وما إذا كان هناك مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة – مثل- إستخدام الإفتراضات الخاصة بالمنشأة في التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة عندما تكون متعارضة مع إفتراضات السوق الجديرة بالملاحظة، وعلى مراقب الحسابات توثيق هذا التحيز إن وجد(IFAC, IAASB, 2012).

كما يشير المعيار المعدل (٥٤٠) الى أنه يتعين على مراقب الحسابات الحصول على إقرارات مكتوبة حول التقديرات المحاسبية المعترف بها أو المفصح عنها في البيانات المالية، وقد تشمل إقرارات(IFAC, IAASB, 2012-ESA, 2008-IFAC, IAASB, 2003):

١- حول مدى ملائمة عمليات القياس، بما في ذلك الإفتراضات والنماذج ذات العلاقة، المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد التقديرات المحاسبية في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به، وبالتوافق مع تطبيق العمليات.

٢- أن الإفتراضات تعكس بشكل مناسب نية وقدرة الإدارة على تنفيذ إجراءات عمل محددة بالنيابة عن المنشأة، حيث يكون ذلك ذو علاقة بالتقديرات المحاسبية والإفصاحات.

٣- أن الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية مكتملة ومناسبة بموجب إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

٤- أنه لا يوجد أي حدث لاحق يقتضي إجراء تعديل على التقديرات المحاسبية والإفصاحات المشمولة في البيانات المالية.

أما فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية غير المعترف بها أو المفصح عنها في البيانات المالية، قد تشتمل الإقرارات على إقرارات حول(IFAC, IAASB, 2012):

١- مدى ملائمة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد عدم تلبية معايير الإعتراف أو الإفصاح بموجب إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

٢- مدى ملائمة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة في التغلب على القرينة المتعلقة بإستخدام القيمة العادلة المنصوص عليها بموجب إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به الخاص بالمنشأة فيما يخص التقديرات المحاسبية التي لم يتم قياسها أو بالإفصاح عنها بالقيمة العادلة.

بالإضافة الى ما تقدم لم يتضمن المعيار الدولي للمراجعة نصاً صريحاً بشأن مسؤولية الإدارة، كما هو الحال في المعيار المصري للمراجعة/ الدولي (٥٤٥)، الذي يتضمن ما يلي:

"**يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تضمين قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية، وكجزء من إنجاز مسئوليتها، تحتاج الإدارة إلى تأسيس عملية تقرير مالي ومحاسبي لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، وإختيار طرق التقييم المناسبة، وتحديد أية إفتراضات مهمة تم إستخدامها ودعمها بشكل ملائم، وتحضير التقييم وضمان إنسجام عرض قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها مع إطار التقرير المالي المطبق في المنشأة**".

ولعل أهم ما اشار اليه المعيار الدولي للمراجعة (٥٤٠) المعدل (IFAC, IAASB, 2012) ما يلي:

" **لا يقع على عاتق مراقب الحسابات مسؤولية التنبؤ بالحالات أو المعاملات أو الأحداث المستقبلية التي قد يكون لها تأثير هام، في حال كانت معروفة وقت المراجعة، على أفعال الإدارة أو الإفتراضات المستخدمة من قبلها**".

"The auditor is not responsible for predicting future conditions, transactions or events that, if known at the time of the audit, might have significantly affected management's actions or the assumptions used by management".

ونخلص مما تقدم الى أن مراجعة قياس القيمة العادلة يتطلب إدراك مراقب الحسابات للتطورات في أطار التقارير المالية المطبق في المنشأت.

إتجاهات التطور في قياس القيمة العادلة :

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة للإنتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لإتجاه المحاسبة على أساس القيم العادلة وخاصة لبنود الموجودات والإستثمارات المالية والتي هي عادة تسمي " بالقيمة السوقية " (Godwin, Petroni and Wahlen, 1997- Santomero, 1997-Johnson& Swieringa, 1996).

لذلك في عام ١٩٨٨ بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالمشاركة مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها وذلك نتيجة للطبيعة الديناميكية للأسواق المالية العالمية (IASB, IAS NO:39, 2002) و (IASB,

(IAS NO:32, 2002، وفي ١٩٩٨/١٢ أقر المجلس معيار المحاسبة الدولي (٣٩) الموسوم:الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وتم إصداره في ١٩٩٩/٣/١٥ والذي أصبح ساري المفعول على البيانات التي تبدأ في ٢٠٠١//١/١ أو بعد هذا التاريخ، ولعل أهم ما أشار إليه المعيار(٣٩) التأكيد على استعمال أكبر للقيم العادلة للأدوات المالية (IASC, 2001-IASC, 1999).

وفي ٢٠٠٤/٣/٣١ أصدر المجلس نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩)، ولمعيار المحاسبة الدولي (٣٢) لتحل محل النسخة المنقحة عام ٢٠٠٠ والتي يبدأ تطبيقها في ٢٠٠٥/١/١، (IASB, 2005)، وفي عام ٢٠٠٦ أصدر المجلس نسخة جديدة ومعدلة (IASB, 2006)، لمعياري المحاسبة الدوليين (٣٩-٣٢) الموسوم: العرض، والتي تطبق بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١ وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح الصادر عن المجلس والذي يبدأ تطبيقه بعد ٢٠٠٧/١/١، (IASB, 2007)، وذلك بعد سحب معيار المحاسبة الدولي (٣٠) الموسوم: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

وتمشياً مع الإتجاه المتنامي نحو القيمة العادلة، ففي عام ١٩٩٣ أصدر FASB المعيارSFAS رقم ١١٥ الموسوم: المحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية ممثلة في ديون وحقوق ملكية ، وفي عام ١٩٩٥ إصدار IASB معيار المحاسبة الدولي والمعدل عام ١٩٩٨ (٣٢) الموسوم:الأدوات المالية: العرض والإفصاح، والمعدل من عام ٢٠٠٣، حتى عام ٢٠١٠ وذلك تحت المسمى الجديد الأدوات المالية: العرض ، وذلك بعد إصدار IFRS (٧) والذي يطبق اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ والموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح ، وفي ١٩٩٧ صدر معيار المحاسبة المصري (١٦) الموسوم: المحاسبة عن الإستثمارات الملغي، وفي عام ٢٠٠٦ صدر المعيار المصري (٢٥) الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار المصري (٢٦) الموسوم: الأدوات المالية- الإعتراف والقياس، وفي عام ١٩٩٩ أصدر IASB معيار المحاسبة الدولي (٣٩) الموسوم: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس، والذي شهد العديد من التعديلات حتى عام ٢٠١٠، (IASB, 2010)، كما عدل Fasb أيضا في 4/2009 المعيار الأمريكي SFAS (١٥٧) ولقد أكدت كل هذه المعايير على إلتزام المنشآت بتقييم بعض أنواع الإستثمارات على أساس القيمة العادلة(FASB, 2009) .

بالإضافة إلى ما تقدم فقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولي إستبدال معيار المحاسبة الدولي (٣٩) الموسوم: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس خلال فترة من الزمن، (IASB, 2011)، وتم إصدار الجزء الأول الذي يتعامل مع تصنيف وقياس الأصول المالية تحت عنوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) الموسوم: الأدوات المالية في ١١/ ٢٠٠٩، وكنتيجةً ذلك، تم إستبدال جزء من معيار المحاسبة الدولي (٣٩) ويصبح لاغياً للفترات السنوية التي تبدأ في ٢٠١٣/١/١ أو بعد ذلك التاريخ، كما نشرت مقترحات إستبدال متطلبات إنخفاض القيمة وإلغاء الإعتراف ويتوقع تقديم مقترحات أخرى في ٢٠٠٩ و٢٠١٠، على

أن تبقى بقية متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) نافذة المفعول إلى أن يتم إستبدالها بأجزاء مستقبلية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) حيث يهدف المجلس إلى إستبدال معيار المحاسبة الدولي بأكمله مع نهاية عام ٢٠١٠.

إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد أصدر في ٢٠١١/٥ معيار التقرير المالي الدولي (١٣) الموسوم: قياس القيمة العادلة IFRS (13) Fair Value Measurement ، ولقد أشار المجلس الى أن القيمة العادلة تعتبر قياسا قائما على السوق وليس على المنشأة، وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات، يمكن أن تكون معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق متوفرة، وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات الاخرى، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة، غير أن هدف قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو ذاته- تقدير السعر الذي ستستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الإلتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية أي السعر القائم في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام (IASB, 2012).

كما اكد المجلسIASB على أنه عندما يكون سعر الأصل أو الإلتزام المطابق غير ملحوظ، تقيس المنشأة القيمة العادلة بإستخدام أسلوب تقييم مختلف يزيد إستخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ويقلل من إستخدام المدخلات غير الملحوظة. نظراً القيمة العادلة قياس قائم على السوق، يتم قياسها بإستخدام الإفتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بما في ذلك الإفتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك، لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو خلافاً لذلك سداد الإلتزام أمرا مهما عندما يتعلّق الأمر بقياس القيمة العادلة(IASB. 2012).

ولذلك يركّز تعريف القيمة العادلة على الأصول والإلتزامات لأنّها الموضوع الأساسي للقياس المحاسبي. إضافة لذلك، يطبق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٣) على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة (IASB, 2012)، وفيما يلي أهم التغيرات الرئيسية المتعلقة بالإعتراف/ القياس تقديرات القيمة العادلة (IASB, 2012):

التغيرات المتعلقة بقياس القيمة العادلة :

يجدر - باديء ذي بدء- الإشارة الى أن المعيار (٣٩) سمح بتحديد أي أصل مالي أو إلتزام مالي عند الإعتراف الأولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لتعديلات (٢٠٠٥/٦)، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، ومن أجل فرض النظام على هذا التصنيف تمنع المنشآت من إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى داخل أو خارج هذه الفئة، كما تضمنت التغيرات في المعيار المعدل في (٢٠٠٥/١٢/٣١) بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة How to determine fair value إرشادات أضافية، وذلك عند استخدام أساليب التقييم مع مراعاة ما يلي:

أ- أن الهدف تحديد ما سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في تبادل على أســـاس تجـــاري تحفزه إعتبارات العمل العادية.

ب- يراعى عند إستخدام أساليب التقييم الأتي(IASB, 2006):

ب/١ تدمج كل العوامل التي يأخذها كل المشاركين في السوق بعين الاعتبار في وضع السعر.

ب/٢ الاتساق مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

ج- تستخدم المنشآت في تطبيق أساليب التقييم، التقديرات والافتراضات التي تتسق مـــع المعلومـــات المتاحة حول تقديرات وإفتراضات المشاركين في السوق المستخدمة في وضع سعر الأدوات المالية.

د- إن أفضل تقدير للقيمة العادلة عند الإعتراف الأولي للأدوات المالية غير المقتبسة من سوق نشط هو سعر المعاملة، ما لم يتم أثبات القيمة العادلة للأداة بواسطة **ملاحظـــة معـــاملات الـــسوق الأخـــرى، أو المبنية على أسلوب تقييم تشمل متغيراته بيانات فقط من الأسواق الجديرة بالملاحظة.**

بالإضافة الى ما تقدم فقد تضمنت نسخة معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في ١ /٢٠١٠/١ (IASB, 2010)، العديد من التعديلات المتعلقة بالبنود المؤهلة المحوطة، وإعادة تصنيف الأصول المالية، وإعادة تصنيف الأصول المالية- تاريخ النفاذ والانتقال وذلك وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٩) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) الصادر في ٢٠٠٨/١٠)، فضلاً عن التعديلات المتعلقة بالمشتقات الضمنية وفقاً للتعديلات على تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٩) ومعيار المحاسبة الدولي (٣٩) والصادر في ٢٠٠٩/٣.

كما تم تعديل معيار المحاسبة الدولي (٣٩) والوثائق المرفقة به بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية المطروحة للتداول والإلتزامات الناشئة عند التصفية وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٢)، ومعيار المحاسبة الدولي(١)، الصادر في٢/ ٢٠٠٨، وكذلك التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة في٢٠٠٨/٥، والتحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة في ٢٠٠٩/٤، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩): الموسوم: الأدوات المالية الصادر في ٢٠٠٩/١١، وذلك فضلاً عن التعديلات في تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (١٦) المتعلقة بتحوطات صافي الإستثمار في عملية أجنبية الصادر في ٢٠٠٨/٧، وتفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (١٩) المتعلق بتسديد الإلتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية الصادر في ٢٠٠٩/١١.

ورغم أن المجلس قد عدل المعيار (٣٩) عدة مرات لتوضيح المتطلبات وإضافة إرشادات جديدة وإزالة حالات عدم التناسق الداخلية، إلا أنه لم يقم مسبقاً بإعادة النظر في إعداد التقارير للأدوات المالية، ونتيجة لأن العديد من مستخدمي البيانات المالية وغيرهم من الجهات المعنية قد أخبروا المجلس بأن

المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي(٣٩) صعبة الفهم والتطبيق والتفسير، وقد حثوا المجلس على وضع معيار جديد لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية يكون قائما على أساس المبادئ وأقل تعقيدا (IASB, 2010)، لذلك قرر المجلس (IASB) تقسيم المعيار الدولي (٣٩) على أن يكون معيار التقرير المالي الدولي (٩) هو الجزء الأول من المرحلة الأولى لمشروع المجلس المتعلق بإستبدال معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وفيما يلي المراحل الرئيسية (IASB, 2010):

المرحلة الأولى: التصنيف والقياس:"الأدوات المالية: التصنيف والقياس"، المنشورة في يوليو ٢٠٠٩.

المرحلة الثانية: منهجية إنخفاض القيمة: وقد شكّل هذا الأساس لمسودة عرض بعنوان "الأدوات المالية: التكلفة المطفأة وإنخفاض القيمة" المنشورة في ٢٠٠٩/١١ .

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط. بدأ المجلس في بحث كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (٣٩) ومن المتوقع أن ينشر المقترحات خلال فترة وجيزة.

ولعل أهم ما تناوله المعيار (٩) ما يتعلق بكيفية تصنيف وقياس الأصول المالية، بما في ذلك بعض العقود المختلطة، حيث يتطلب أن تكون جميع الأصول المالية(IASB, 2011):

١- مصنفة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

٢- مقاسه مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣- مقاسه لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

عموماً يلتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بوضع حل شامل ومطور بحلول نهاية عام ٢٠١٠ يوفر قابلية المقارنة على مستوى دولي في محاسبة الأدوات المالية، إلا أن هذه الجهود قد تعقدت بسبب الجداول الزمنية المختلفة للمشروع والتي وُضعت للاستجابة للمجموعات المختلفة للأطراف المعنية.

ولقد وضع كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي استراتيجيات وخطط لإيجاد حل شامل ومطور يوفر قابلية المقارنة على مستوى دولي، وكجزء من تلك الخطط، فقد توصل كلا المجلسين إلى اتفاق في اجتماعهم المشترك الذي عقد في ٢٠٠٩/١٠ حول مجموعة مبادئ جوهرية مصممة لتحقيق قابلية المقارنة والشفافية في إعداد التقارير وتحقيق الإتساق في محاسبة إنخفاض قيمة الإئتمان وتقليل التعقيد في محاسبة الأدوات المالية (IASB, 2010).

وفي المقابل فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في ٢٠١١/٥ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) الموسوم: قياس القيمة العادلة نتيجة جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بغرض وضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة

عموماً وذلك بما يتّفق مع مذكرة التفاهم وإلتزام المجلسين بتحقيق ذلك الهدف، وفقاً لمايلي (IASB, 2012):

أولا: القواعد الجديدة لقياس القيمة العادلة: يعتبر قياس القيمة العادلة مخصّصا لأصل أو إلتزام محدّد؛ وتبعاً لذلك، يتعيّن على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس، وتشتمل هذه الخصائص(IASB, 2012) حالة الأصل وموقعه؛ والقيود المفروضة على بيع الأصل أو إستخدامه، إن وجدت مع مراعاة ما يلي:

١/١ يفترض قياس القيمة العادلة أنّ مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم بمعاملة منظّمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل الإلتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.

٢/١ يفترض قياس القيمة العادلة أنّ معاملة بيع الأصل و نقل الإلتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الإلتزام؛ أو في غياب السوق الأصلي ، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الإلتزام.

٣/١ تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام بإستخدام الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام على افتراض أنّ المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الإقتصادية.

٤/١ تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الإلتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عمّا إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدّراً بإستخدام أسلوب تقييم أخر.

٥/١ يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الإعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الإقتصادية من خلال إستخدام من الأصل بأفضل وأحسن إستخدام له أو ببيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن إستخدام له.

٦/١ يفترض قياس القيمة العادلة أنّه يتم نقل الإلتزام المالي أو الإلتزام غير المالي أو أداة حقوق ملكية المنشأة- على سبيل المثال، حصص حقوق الملكية الصادرة كمبلغ مالي في اندماج الأعمال- إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس، كما يفترض نقل الإلتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة ما يلي (IASB, 2012):

١/٦/١ يبقى الإلتزام غير مسدد ويتعيّن على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالإلتزام، ولا تتم تسوية الإلتزام مع الطرف المقابل أو خلافا لذلك إطفاؤه في تاريخ القياس.

٢/٦/١ تبقى أداة حقوق ملكية المنشأة غير مسددة ويأخذ المشارك في السوق المنقول إليه الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالأداة، ولا يتم إلغاء الأداة أو خلافا لذلك إطفاؤها في تاريخ القياس.

٣/٦/١ عندما لا يكون يتوفر سعر معلن لعملية نقل إلتزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة ويكون البند المطابق محتفظا به من قبل طرف آخر على أنّه أصل، يتعيّن على المنشأة أن تقيس

القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يحتفظ بالبند المطابق على أنّه أصل في تاريخ القياس.

٤/٦/١ عندما لا يكون السعر المعلن لنقل إلتزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة متاحاً وعندما لا يكون البند المطابق محتفظا به من قبل طرف آخر على أنّه أصل، يتعيّن على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية بإستخدام أسلوب التقييم من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يدين بالإلتزام أو الذي قام بالمطالبة بحقوق الملكية.

٧/١- يفترض أن تعكس القيمة العادلة للألتزام أثر مخاطر عدم الأداء، وتشمل مخاطر عدم الأداء - على سبيل المثال لا الحصر- المخاطر الإئتمانية للمنشأة كما هو محدّد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) الأدوات المالية: الإفصاح، و يُفترض أن تكون مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل وبعد نقل الإلتزام.

ثانياُ: مدخلات أساليب التقييم : يشير معيار التقرير المالي الدولي (١٣) الى أنه يتعيّن على المنشأة إستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة قدر الاستفادة من المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من إستخدام المدخلات غير الملحوظة مع مراعاة ما يلي(IASB, 2012):

١/٢ المدخلات على أساس أسعار العرض والطلب: في حال كان للأصل أو الإلتزام الذي تمّ قياسه بالقيمة العادلة سعر طلب وعرض (على سبيل المثال مدخلات من سوق التجار)، ينبغي إستخدام السعر ضمن الفرق بين سعر العرض والسعر المطلوب والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف لقياس القيمة العادلة بصرف النظر عن المكان الذي تصنّف به المدخلات ضمن تسلسل القيمة العادلة ويتم السماح بإستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول وأسعار الطلب لمراكز الإلتزام إلّا أنّه لا مطلوبا.

٢/٢ تسلسل القيمة العادلة: لزيادة الاتّساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) تسلسل القيمة العادلة الذي يُصنّف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات، كما يلي(IASB, 2012):

١/٢/٢ مدخلات المستوى الأول: تعد مدخلات المستوى الأوّل عبارة عن **أسعار معلنة** (غير معدّلة) في السوق النشط للأصول أو الإلتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس مع مرعاة أن يقدّم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعيّن إستخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن.

٢/٢/٢ مدخلات المستوى الثاني: تتمثّل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول، هذا وتكون هذه **المدخلات ملحوظة للأصل** أو الإلتزام إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر، مع مراعاة ما يلي:

أ- إذا كان للأصل أو الإلتزام مدة (تعاقدية) محدّدة، ينبغي بالضرورة أن تكون مدخلات المستوى الثاني ملحوظة طوال مدة الأصل أو الإلتزام، تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

أ/١ الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

أ/٢ الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة.

أ/٣ المدخلات الملحوظة للأصل أو الإلتزام عدا الأسعار المعلنة- على سبيل المثال-أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة لفترات معلنة شائعة؛ والتذبذبات الضمنية؛ الفروقات الإئتمانية.

أ/٤ المدخلات المثبّتة في السوق.

ب- ستختلف تعديلات مدخلات المستوى الثاني بناءً على العوامل الخاصة بالأصل أو الإلتزام، وتتضمن تلك العوامل ما يلي:

ب/١ حالة الأصل أو موقعه.

ب/٢ مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الإلتزام.

ب/٣ حجم أو مستوى النشاط في السوق الذي تتم ملاحظة المدخلات به.

ج- قد ينتج عن تعديل مدخلات المستوى الثاني الهامة للقياس بأكمله قياس قيمة عادلة مصنّف ضمن المستوى الثالث لتسلسل القيمة العادلة إن كان التعديل يستخدم مدخلات غير ملحوظة هامة.

٣/٢/٢ مدخلات المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث **مدخلات غير ملحوظة** للأصل أول الإلتزام، لذلك يتم إستخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط سوق ضئيل، إن وُجد، للأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته، أي سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام.

تقييم التطورات في قياس القيمة العادلة :

يجدر – بادئ ذي بدء – الإشارة إلى أنه لا يوجد - حتى الآن- من الناحية النظرية أتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين والأكاديميين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) ، وذلك بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية إتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية؛ فمن حيث المفهوم عرفها IASB (IASB, 2011) بأنها:

"Is the amount for which an asset could be exchanged or a liability settled between knowledgeable, willing parties in an arm's length transaction".

ويفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجارى بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين؛ كما عرفها IASB في معيار التقرير المالي الدولي (١٣) بأنها(IASB, 2012):

"IFRS defines fair value as the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date".

ويتضح من المفهوم الجديد أنه لا يختلف عن المفهوم الأول ولكن المفهوم الجديد أضاف في نهايته عبارة في تاريخ القياس، بينما يعرفها FASB (FASB Statement No.141) بأنها:

"The amount at which an asset (or liability) could be bought (or incurred) or sold (or settled) in a current transaction between willing parties, that is, other than in a forced or liquidation sale".

ويفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية، بالإضافة الى ما تقدم تستند القيمة العادلة إلى وأحد أو أكثر من- وربما عوامل أخرى- العوامل التالية (IASB, 1999- IASB, 2012):

١- القيمة الزمنية للنقود أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروض من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.

٢- مخاطر الائتمان ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون.

٣- أسعار صرف العملة الأجنبية ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.

٤- أسعار السلع.

٥- أسعار أدوات حقوق الملكية ويمكن الحصول عليها من السوق الملاحظة أو استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسواق ملحوظة.

٦- التقلبات (مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى) ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية أو إستخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.

٧- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل Surrender risk ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للإلتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عن.

٨- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الأتعاب الحالية التي يتحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف هامة وتوجد تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الإعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة ، ومن المرجح أن تساوي القيمة العادلة في بداية الحق التعاقدي بالإتعاب المستقبلية تكاليف الإنشاء المدفوعة لها ، ما لم تكن الإتعاب المستقبلية والتكاليف ذات العلاقة خارج حدود القابلية للمقارنة في السوق.

كما نخلص مما تقدم الى أن القيمة العادلة تبني على وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع، وأطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة، وظروف طبيعية، وفي حالة السوق غير النشط Not active فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظـــل الظـــروف ونتائج أساليب التقييم وتشمل الأساليب الفنية للتقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق في تاريخ القياس بين الأطراف الراغبة والمطلعة نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم، و نماذج تسعير الخيار.

بالإضافة الى ما تقدم فقد أشار معيار التقرير المالي الدولي (١٣) الى انه يتعيّن على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي (IASB, 2012):

١- إستخدام السعر المعلن في السوق النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنّه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً.

٢- إستخدام مدخلات ملحوظة أخرى مثل السعر المعلن في السوق غير النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنّه أصل في حال لم يكن ذلك السعر متاحاً.

٣- إستخدام أسلوب تقييم أخر كالمذكور أدناه في حال كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين (١) و(٢) غير متوفرة (IASB, 2012):

١/٣ منهج الدخل (مثلا، أسلوب القيمة العادلة الذي يأخذ بعين الإعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقّع المشارك في السوق أن يحصل عليها من امتلاك الإلتزام أو أداة حقوق الملكية كأصل.

٢/٣ منهج السوق (مثلا، إستخدام الأسعار المعلنة للإلتزامات وأدوات حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنّها إلتزامات.

ومع مراعاة الأفصاح المطلوب بشأن القيمة العادلة في المعايير الدولية الأخري (معايير التقرير٧-٩، ومعايير المحاسبة ٣٢-٣٩)، يتطلب معيار التقرير المالي الدولي (١٣) الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم كل مما يلي (IASB, 2012):

١- بالنسبة للأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الإعتراف الأولي، أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك القياسات.

٢- بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة بإستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة (المستوى الثالث)، أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة، ويتطلب تحقيق ما تقدم قيام المنشأة دراسة كل مما يلي(IASB, 2012):

١/٢ مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح، ومقدار التركيز على المتطلبات المختلفة.

٢/٢ مقدار التجميع أو التجزئة الذي ينبغي القيام به، وما إذا كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تمّ الإفصاح عنها.

مع مراعاة أنه إذا لم تكن الإفصاحات المقدمة وفقً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى كافية يتعيّن على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتلبية تلك الأهداف، أي يتعيّن على المنشأة أن تقوم بالإفصاح لكل فئة من الأصول والإلتزامات للمعلومات حول تحديد الفئات الملائمة من الأصول والإلتزامات التي تمّ قياسها بالقيمة العادلة بما في ذلك القياسات القائمة على القيمة العادلة ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) في بيان المركز المالي عند الإعتراف الأوّلي.

ومن العرض المتقدم يتضح أن هناك قضايا وتحديات في قياس القيمة العادلة وأسئلة حول فائدتها وملاءمتها للبيئة المصرية، وبشكل خاص بعد صدور معيار التقرير المالي الدولي (١٣)، والمعيار الدولي للمراجعة (٥٤٥) بسبب:

١- عدم إستقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة ومنذ الأخذ بها عام ١٩٩٩، حتى الآن.

٢- تعدد طرق أو أساليب أو نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس، إلا أن أحد الباحثين(حماد، ٢٠٠٢) يرى أنه من المستبعد أن تتضمن تقديرات القيم العادلة ذاتية وقابلية تغير قياس بدرجة أكبر من بعض الأرقام المستخدمة بالفعل في البيانات المالية، ويؤكد مع غياب صفقات ملحوظة في السوق فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي وستكون النتيجة غير دقيقة.

٣- يعتمد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الأخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مفهوم الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

٤- توجد العديد من المشاكل المتعلقة بقياس القيمة العادلة في الدول النامية ومنها مصر تشمل أسواق غير نشطة، والتكلفة، قصور المهارات، الإطراف ذات العلاقة، ضعف بيئة التشريعات، نقص أدلة ومعايير التقييم.

٥- يوجد إعتراف دولي ومحلي بتطبيق قياس القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية إلا أن هناك قيود على عملية التطبيق وتتمثل في مشكلة وجود سوق نشط أو غير نشط لتحديد طريقة التقييم، وأيضا مشكلة التصنيف.

٦- لقد أشار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) الموسوم: الأدوات المالية والذي سوف يطبق إعتباراً من ٢٠١٣/١/١ الى تصنيف وقياس الأصول المالية، بما في ذلك بعض العقود المختلطة، سواء عند القياس الأولى أو القياس اللاحق بالقيمة العادلة زائد تكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وبالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، إلا ان المعيار أشار الى عدم ‘ستخدام التكلفة المطفأة في القياس اللاحق(IASB, 2012).

٧- يوجد ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة (الأسعار المعلنة- المدخلات الملحوظة- المدخلات غير الملحوظة).

لذلك يتعين على مراقب الحسابات ملاحظة أنه في حالة التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، تعكس الإفتراضات، أو تتوافق مع، ما سيستخدم الأطراف المطلعين والراغبين في معاملة على أساس تجاري (المشار إليهم أحياناً بـ "المشاركين في السوق" أو مصطلح مكافئ) في تحديد القيمة العادلة عند تبادل أصل أو تسوية إلتزام، كما ستتباين إفتراضات محددة حسب خصائص الأصل أو الإلتزام الذي يتم تقييمه، وطريقة التقييم المستخدمة (مثل أسلوب السوق أو أسلوب الدخل) ومتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

فضلاً عن ما تقدم فقد تزداد الأمور صعوبة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، فقد تختلف الإفتراضات أو المدخلات من حيث مصادرها وأسسها كما يلي (IFAC, IAASB, 2012):

أ- يتم تطوير تلك الإفتراضات أو المدخلات التي تعكس ما سيستخدم المشاركون في السوق في تسعير أصل أو إلتزام معين بالإستناد إلى بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة المبلغ عنها (المشار إليها أحياناً بـ "المدخلات الجديرة بالملاحظة" أو مصطلح مكافئ).

ب- يتم تطوير تلك الإفتراضات أو المدخلات التي تعكس الأحكام الخاصة بالمنشأة حول الإفتراضات التي سيستخدمها المشركون في السوق في تسعير الأصل أو الإلتزام بالإستناد إلى أفضل المعلومات المتوفرة من ظل الظروف القائمة (المشار إليها أحياناً بـ "المدخلات غير الجديرة بالملاحظة" أو مصطلح مكافئ).

ومع ذلك، لا يكون التمييز واضحاً دائماً بين (أ) و(ب) لدى التطبيق العملي، وبالإضافة إلى ذلك، قد يستلزم الأمر من الإدارة الإختيار من بين عدد من الإفتراضات المختلفة المستخدمة من قبل مختلف المشاركين في السوق.

وعموماً لقد ترتب على التطورات السابقة إثارة المزيد من التساؤلات أمام المجتمع المالي ومجتمع الأعمال وعلى مستوى إدارات الشركات من قبل المهنيين أو الممارسين سواء في الأوساط المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية ، ولكن الأكثر إثارة كانت التساؤلات من حول تأثيرها على دور مراقب الحسابات.

الدراسة الميدانية :

إستناداً على التساؤلات المطروحة من قبل كافة أطياف المجتمع المالي، تهدف الدراسة الميدانية الحالية الى الكشف عن إدراك مراقبي الحسابات في مصر للقضايا والتحديات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، وإستراتيجيات التغلب عليها، ذلك من خلال إستخدام قائمة إستبيان تضمنت ٣٠ عبارة للكشف عن القضايا والتحديات والإستراتيجيات فضلاً عن الفائدة والملاءمة للبيئة المصرية.

عرض ملخص للنتائج وإختبار فرضيات الدراسة :

نتائج وإختبار الفرضية الأولى:

يبين الجدول (٢) إجمالي إستجابات العينة بشأن منافع قياس القيمة العادلة كما يلي:

الجدول (٢)

العبارة	العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١- يعد قياس القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد البيانات المالية للمستخدمين من التكلفة التاريخية.	١٥٨	٤,٠٨٠	٠,٧٠٩٠	٢	٥
٢- تقدم القيمة العادلة كأساس لقياس البيانات المالية، للمستخدمين معلومات أكثر من التكلفة التاريخية.	١٥٧	٣,٢٨٠	١,٠٤٨٠	١	٥
٣- البيانات المالية بناء على قياس القيمة العادلة أكثر فهم للمستخدمين من تلك التي تعد بالتكلفة التاريخية.	١٥٨	٣,٥١٠	٠,٩٧٤٠	١	٥
٤- تؤدي البيانات المالية بناء على قياس القيمة العادلة الى تخفيض فجوة المعلومات بين ما يتوقعة المستخدمون، وما يحصلون عليه فعلاً.	١٥٦	٣,٨٢٠	٠,٧١٨٠	١	٥
٥- تزيد ملاءمة المعلومات التي تقدمها البيانات المالية بإستخدام قياس القيمة العادلة بما يفوق أي تخفيض في موثوقيتها.	١٤٧	٣,٣٣٠	٠,٩٠٦٠	١	٥
٦- يعد إعداد البيانات المالية باستخدام قياس القيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي التقارير	١٥٨	٤,٠١٠	٠,٧٠٥٠	٢	٥

من تلك المعدة باستخدام التكلفة التاريخية.					
t-value	**2.290				

من الجداول (٢) يتضح أن ردود العينة على العبارات من ١ إلى ٦ توفر نظرة ثاقبة لإدراك مراقبي الحسابات فائدة قياس القيمة العادلة، بشكل عام، نسبة إلى قياس التكلفة التاريخية، كما أظهر مراقبي الحسابات دعمهم لقياس القيمة العادلة بأنها أفضل أساس لإعداد البيانات المالية وتوفر معلومات أكثر، كما أنها أكثر قابلية للفهم، وقادرة على الحد من فجوة المعلومات، وعموما أكثر فائدة، وفي جميع الحالات، كان متوسط الدرجات أكبر بكثير من حجم نقطة الوسط (٣) ومن المثير للاهتمام، رأي مراقبي الحسابات عندما طلب منهم النظر بوضوح في المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية لدعم قياس القيمة العادلة لكن النتيجة أقل نسبيا (ولكنها أكبر من نقطة الوسط)، كما أوضح Independent Sample t tests أن منافع قياس القيمة العادلة في مصر ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، أي **توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لمنافع قياس القيمة العادلة في مصر.**

نتائج وإختبار الفرضية الثانية:

يبين الجدول (٣) إجمالي إستجابات العينة بشأن قضايا قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٣)

العبارة	العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٧- لدى مراقبي الحسابات فهم واضح لمعيار المحاسبة المصري (٢٥-٢٦) الأدوات المالية	١٤٧	٢,٩٨٠	٠,٩٩٩٠	١	٥
٨- لدى مراقبي الحسابات فهم واضح لمعيار التقرير المالي الدولي (١٣) قياس القيمة العادلة.	١٣٧	٢,٤٢٠	٠,٧٤٨٠	١	٥
٩- يدرك مراقبي الحسابات جيدا متطلبات المعيار الدولي للمراجعة المعدل (٥٤٠) مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والأفصاحات ذات العلاقة، والمعايير المصرية (٥٤٠-٥٤٥).	١٤١	٢,٧٩٠	٠,٩٣٦٠	١	٥
١٠- قبل مراجعة قياس البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة، يحتاج مراقبي الحسابات إلى اكتساب المعرفة عن العمليات المستخدمة من قبل العميل في التوصل إلى تلك القياسات.	١٥٦	٤,٣١٠	٠,٦٥٠٠	١	٥
١١- يدرك مراقبي الحسابات قضايا المحاسبة	١٥٠	٣,٥١٠	٠,٨٩١٠	١	٥

والمراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة.					
t-value	**١,٩٩٢				

من الجداول (٣) يتضح أن ردود العينة على العبارات من ٧ إلى ١١ تؤكد على عدم إدراك مراقبي الحسابات لمعايير المحاسبة المصرية (٢٦) ومعيار التقرير المالي الدولي (١٣)، وكذلك معيار المراجعة الدولي المعدل (٥٤٠) حيث كان متوسط الدرجات أقل من حجم نقطة الوسط (٣)، كما أظهر مراقبي الحسابات اعتمادهم على اكتساب المعرفة عن العمليات المستخدمة من قبل العميل في التوصل إلى تلك القياسات ، وكذلك إدراكهم لقضايا المحاسبة والمراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة حيث كان متوسط الدرجات أكبر بكثير من حجم نقطة الوسط (٣)، كما أوضح Independent Sample t tests أن قضايا قياس القيمة العادلة في مصر ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، كما يوضح الجدول (٤) التالي التوزيع التكراري لإستجابات العينة عن أهم قضايا قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٤)

القضايا	ت	الوسط الحسابي	مدير		مراجع		مراجع تحت التدريب	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
١/١١ - التعقيد	٣	٣,٣١٠	٣	٤	٦	٥	٢٧	١٣
٢/١١ - صعوبة تطبيق قياس القيمة العادلة	١٠	٣,٠٤٠	٤	٥	٤	٣	٣١	١٥
٣/١١ - صعوبة الحصول على الأدلة الملاءمة	٧	٣,٠٨٠	٧	٩	-	-	٢٤	١١
٤/١١ - صعوبة التحقق من تقديرات القيمة العادلة	٤	٣,٢٨٠	٥	٦	٢٢	١٧	٣٢	١٥
٥/١١ - الأسواق غير نشطة	١	٣,٩٧٠	٦	٨	٤	٣	-	-
٦/١١ - نقص المعرفة	١٢	٢,٧٩٠	٨	١٠	١٤	١١	٣٨	١٨
٧/١١ - نقص الأدلة الفنية	١١	٢,٩٠٠	٥	٦	٤	٣	١٥	٧
٨/١١ - احتمال تحيز الإدارة	٨	٣,٠٦٠	٤	٥	٩	٧	-	-
٩/١١ - إنخفاض موثوقية القيمة العادلة	٩	٣,٠٥٠	٩	١١	١٥	١٢	-	-
١٠/١١ - الوقت	٥	٣,١٧٠	٨	١٠	٨	٦	-	-
١١/١١ - التكلفة	٢	٣,٨٢٠	١٠	١٢	١٦	١٤	-	-
١٢/١١ - تنوع مدخلات التقييم	٦	٣,١٤٠	١١	١٤	٢٤	١٩	٤٥	٢١
X^2=14.632		٣,٥١٠	٨٠	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٢١٢	١٠٠

ويؤكد الجدول (٤) أن العينة ممثلة للمجتمع ، كما أن هذه العينة تعكس المظاهر المختلفة لقضايا قياس القيمة العادلة في المجتمع المصري، حيث أن قيمة X^2 الجدولية (٢١,٠٢٦) أكبر من X^2 المحسوبة عند مستوى ٥%، مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، **أي توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لقضايا قياس القيمة العادلة في مصر.**

نتائج وإختبار الفرضية الثالثة:

يبين الجدول (٥) التالي إجمالي إستجابات عينة الدراسة بشأن تحديات قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٥)

العبارة	العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٢- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة هو التحقق من القياس.	١٥٨	٤,٠٦٠	٠,٥١٧٠	٢	٥
١٣- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إفتقارهم إلى المعرفة الفنية بشأنها.	١٥٧	٣,٦٥٠	٠,٨٠٤٠	١	٥
١٤- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن القياس أكثر تعقيدا من قياس التكلفة التاريخية.	١٥٦	٤,٠٤٠	٠,٧١٣٠	١	٥
١٥- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن القياس مهمة تستغرق وقتا طويلا.	١٥٥	٣,٧٩٠	٠,٨٤٠	٢	٥
١٦- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأساليب المستخدمة للتأكد من القياس تختلف عبر مختلف الصناعات.	١٥٦	٤,٠٥٠	٠,٩١٦٠	٢	٥
١٧- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة.	١٥٥	٣,٩٧٠	٠,٦٦٨٠	٢	٥
١٨- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأصول والخصوم	١٥٠	٣,٧٨٠	٠,٧٧٢٠	١	٥

يتم تقويمها باستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية.					
١٩- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الفرص المتاحة لهم لاكتساب المعرفة حول القياس محدودة.	١٥٥	٣,٤٣٠	٠٩٩٢٠	١	٥
٢٠- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن القياس يدرج في كثير من الأحيان كتقدير نتيجة للأحداث المستقبلية والظرروف (مبالغ ووقت التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم وغير ذلك).	١٥٠	٣,٩٠٠	٠,٧٢٦٠	١	٥
٢١- مراجعة البيانات المالية المبنية على أساس قياس القيمة العادلة أكثر صعوبة من المبني على التكلفة التاريخية.	١٥٦	٤,١٤٠	٠,٦٢٧٠	١	٥
٢٢- يختلف هدف القياس فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، عن التقديرات المحاسبية الأخرى، ويتم التعبير عنه فيما يتعلق بقيمة معاملة حالية و بند في البيان المالي بالإستناد إلى الظروف السائدة في تاريخ القياس.	١٥٨	٤,٢٣٠	٠,٦١١٠	٢	٥
٢٣- قد يؤدي مراقب الحسابات إجراءات تقييم المخاطر الموجهة نحو الطرق والممارسات التي تتبعها الإدارة من أجل المراجعة الدورية للظروف التي تؤدي إلى التقديرات المحاسبية.	١٥١	٢,٤٢٠	٠,٧٤٩٠	١	٤
٢٤- قد يشير طرح سوق نشطة لفئة معينة من الأصول أو الإلتزامات إلى أن إستخدام التدفقات النقدية المخصومة في تقدير القيمة العادلة لم يعد مناسباً.	١٥٤	٢,٣٠٠	٠,٨٤٢٠	١	٣
t-value	*١,٩٢٤				

من الجداول (٥) يتضح أن ردود العينة على العبارات من ١٢ إلى ٢٤ تؤكد على إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس القيمة العادلة حيث كان متوسط الدرجات أكبر من حجم نقطة الوسط (٣)، كما أظهرت العبارات (٢٣-٢٤) أن مراقبي الحسابات نادراُ ما يؤدون إجراءات تقييم المخاطر الموجهة نحو الطرق والممارسات التي تتبعها الإدارة من أجل المراجعة الدورية للظروف التي تؤدي إلى التقديرات المحاسبية، وإعادة تقدير التقديرات المحاسبية حسب الضرورة، فضلاُ عن إدراكهم إلى أن إستخدام التدفقات النقدية المخصومة في تقدير القيمة العادلة لم يعد مناسباً حيث كان متوسط الدرجات أقل من حجم

نقطة الوسط (٣)، كما أوضح Independent Sample t tests أن تحديات قياس القيمة العادلة في مصر ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١٠%)، مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، **أي توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس القيمة العادلة في مصر.**

ولمعرفة ترتيب التحديات التى تواجهة مراقبي الحسابات في مصرعند قياس القيمة العادلة تم إستخدام Friedman Test وذلك للعبارات من ١٣-٢٠ وذلك كما يتضح من الجدول (٦) التالي:

الجدول (٦)

بيان	الوسط الحسابي	درجات إختبار فريدمان	ت
١٣- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إفتقارهم إلى المعرفة الفنية حول قياس القيمة العادلة.	٣,٦٥٠	٣,٨٨	٧
١٤- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة أكثر تعقيدا من قياس التكلفة التاريخية.	٤,٠٤٠	٥,١٣	٢
١٥- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة مهمة تستغرق وقتا طويلا.	٣,٧٩٠	٤,٣٩	٥
١٦- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأساليب المستخدمة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تختلف عبر مختلف الصناعات.	٤,٠٥٠	٥,١٩	١
١٧- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة.	٣,٩٧	٤,٨٦	٣
١٨- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأصول والخصوم يتم تقويمها باستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية.	٣,٧٨	٤,٣٣	٦
١٩- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الفرص المتاحة لهم لاكتساب المعرفة حول قياس القيمة العادلة محدودة.	٣,٤٣	٣,٦٥	٨
٢٠- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة تدرج في كثير	٣,٩٠	٤,٦٦	٤

من الأحيان كتقديرات نتيجة للأحداث المستقبلية والظرروف (مبالغ ووقت التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم وغير ذلك).			

نتائج وإختبار الفرضية الرابعة:

يبين الجدول (٧) التالي إجمالي إستجابات العينة بشأن ملاءمة قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٧)

العبارة	العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٥- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإعتماد معايير القيمة العادلة (٢٥-٢٦)- (٥٤٥) يعتبر ملاءماً للبيئة المصرية.	**١٥١**	**٢,٤١٠**	**٠,٨٤٦٠**	**١**	**٥**
٢٦- بالنسبة إلى البلدان النامية مثل مصر، يعد توفير تأكيد حول قياس القيمة العادلة أمراً صعباً.	**١٤٩**	**٣,١٩٠**	**١,٠٠٩٠**	**١**	**٥**
t-value	٠,٧٩٣				

من الجداول (٧) يتضح أن ردود العينة على العبارات من ٢٥ إلى ٢٦ تؤكد على إن مراقبي الحسابات في مصر نادراً ما يدركون ما إذا كان قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإعتماد معايير القيمة العادلة (٢٥-٢٦) ملاءماً للبيئة المصرية،حيث كان متوسط الدرجات أقل من حجم نقطة الوسط (٣)، إلا أنهم يدركون أنه بالنسبة إلى البلدان النامية مثل مصر، يعد توفير تأكيد حول قياسات القيمة العادلة أمراً صعباً، حيث كان متوسط الدرجات أكبر من حجم نقطة الوسط (٣)، كما أوضح Independent Sample t tests عدم وجود دلالة إحصائية لمناسبة قياس القيمة العادلة في مصر، مما يؤكد قبول الفرضية العدمية، **أي لا توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لمناسبة قياس القيمة العادلة في مصر.**

نتائج وإختبار الفرضية الخامسة: يبين الجدول (٨) التالي إجمالي إستجابات العينة بشأن إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٨)

العبارة	العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٧- يجب توفير تدريب مهني شامل لمراقبي الحسابات عن قياس القيمة العادلة أكثر مما يتلقونة حاليا.	**١٥٤**	**٤,٢٨٠**	**٠,٦١١٠**	**٢**	**٥**
٢٨- يجب تزويد مراقبي الحسابات الذين يمتلكون كفاءة كافية لمراجعة التقارير المالية التي تستند	**١٥٤**	**٤,٠٦٠**	**٠,٧٧٤٠**	**١**	**٥**

إلى قياس القيمة العادلة، بأنظمة دعم الخبير اللازمة.					
٢٩- يجب أن يقتصر تطبيق قياس القيمة العادلة على الأصول والخصوم المتداولة في الأسواق النشطة.	**١٤٨**	**٣,٣٣٠**	**١,٠٩٠٠**	**١**	**٥**
٣٠- لدى المنظمات المهنية المحاسبة /المراجعة القدرة على التصدي للتحديات التي يواجهها مراقبي الحسابات عند مراجعة قياس القيمة العادلة.	**١٤٥**	**٣,٩٥٠**	**٠,٨٢٥٠**	**١**	**٥**
t-value	****٢,٢٩٠**				

يتضح من الجداول (٨) يتضح أن ردود العينة على العبارات من ٢٧ إلى ٣٠ تؤكد على إدراك مراقبي الحسابات في مصر إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة ، حيث كان متوسط الدرجات أكبر بكثير من حجم نقطة الوسط (٣)، كما أوضح Independent Sample t tests أن إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، كما يوضح الجدول (٩) التوزيع التكراري لإستجابات العينة لأستراتيجيات التغلب على تحديات مراجعة قياس القيمة العادلة في مصر كما يلي:

الجدول (٩)

القضايا	ت	الوسط الحسابي	المدير		المراجع		المراجع تحت التدريب	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
١/٣٠ تطوير أفضل الأدلة الفنية في تطبيق ومراجعة القيم العادلة	٨	٣,٣٣٠	١٥	١٥	٤٥	١٧	٧٠	١٦
٢/٣٠ تطوير معايير متسقة من خلال واضعي المعايير	١	٤,٨٢٠	١١	١٠	٣٤	١٣	٥٥	١٣
٣/٣٠ تحسين البيئة التشريعية	٤	٤,٠١٠	١٧	١٧	٤٨	١٨	٣٢	٧
٤/٣٠ تطبيق القيمة العادلة في المواقف التى تكون فيها الأسواق ننشطة	٥	٣,٧٩٠	١٦	١٦	٣٧	١٤	٥٤	١٢
٥/٣٠ التدريب	٦	٣,٤٧٠	-	-	-	-	٨٧	٢٠
٦/٣٠ إستخدام خبراء تقييم خارجيين	٧	٣,٤٢٠	٥	٥	١٢	٤	-	-
٧/٣٠ توسيع مناهج التدريس في الجامعات لتغطية أفضل لقياس القيمة	٢	٤,٥٠٠	١٩	١٨	٤٦	١٧	٩٢	٢٢

العادلة								
٨/٣٠ التطوير المهني المستمر	٣	٤,٢٦٠	٢٠	١٩	٤٧	١٧	٤٣	١٠
X^2=11.023		٣,٩٥٠	١٠٣	١٠٠	٢٦٩	١٠٠	٤٣٣	١٠٠

ويؤكد الجدول (٩) على أن العينة ممثلة للمجتمع ، كما أن هذه العينة تعكس إدراك مراقبي الحسابات لإستراتيجيات التغلب على تحديات القيمة العادلة في المجتمع المصري، حيث أن قيمة X^2 الجدولية (١٤,٠٦٧) أكبر من X^2 المحسوبة عند مستوى ٥%، مما يؤكد على رفض الفرضية العدمية، **أي توجد دلالة إحصائية ذات معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لإستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر.**

نتائج وإختبار الفرضية السادسة : لإختبار ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة (العبارة ٥) على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر (العبارات ١٢-٢٤)، فقد أوضحت النتائج بإستخدام تحليل الإنحدار Regression أن قيمة (F) المحسوبة عند مستوى معنوية ١٠% قد بلغت ١,٦٥٩، وأن معامل الأرتباط المعدل Adjusted R^2 قد بلغ (٠,٠٥٣)، أي يوجد أثر ضعيف وبالتالي قبول الفرضية العدمية، **أي لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوية لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر.**

نتائج وإختبار الفرضية السابعة: لا يوجد اختلاف في المؤهل العلمي والتخصص حيث اتضح من الجدول (١) أن أفراد العينة من حملة البكالوريوس، كما أنهم تخصص المحاسبة، ولإختبار أثر الوظيفة الحالية والخبرة في أراء عينة الدراسة يبين الجدول (١٠) التالي نتائج إختبار Independent Sample t tests لقياس أثر الوظيفة الحالية والخبرة في اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية يبلغ (*١٠% - **٥%) كما يلي:

الجدول (١٠)

منافع FAM	**t- value**			
العبارة	**المراجع مقابل المدير**	**المراجع مقابل المتدرب**	**المدير مقابل المتدرب**	**الخبرة أكبر من ٥ مقابل أقل من ٥**
١	١,٢٦٥	٠,٧٩٢	-٠,٩٨٥	٠,٦٤٣
٢	١,٨٩٢	٣,٩٣٥	**٢,٣٥٨	١,٩٢٤
٣	٠,٦٥٧	٠,٠٧٢	-٠,٨٤٣	-٠,٥٤٩
٤	٠,٣٩٩	-٠,٧٢٤	-*١,٦٨٩	-*١,٨٧٩
٥	-١,٢١٨	-٠,٦٠١	١,١٢٣	٠,١٠٥
٦	٠,٧٨٠	-٠,٠٧٤	-١,١٩٨	٠,٠٥٧

قضايا FAM	t- value			
٧	٢,٧٠٠**	٢,٤٨٩**	٠,١٠٠	-٠,٢٦١
٨	-١,٧١٠*	٢,٦٣١**	٠,٩٢٣	١,٠٢٢
٩	٢,٥٠٨**	٢,١٠٧**	-٠,٤٩١	٠,١٥٦
١٠	-٠,١٩٢	٠,٩٧٨	-١,٢٦٦	-٠,٦٨٣
١١	٢,٨٨١**	٢,٢٧٤**	-٠,٨٣٢	-٠,٥٣٧
تحديات FAM	t- value			
١٢	٠,٧٨٦	٠,١١٩	-٠,٨٥٤	-٠,٤٦٤
١٣	-١,٩٥٠	٢,٥٢٨**	٠,٦٥٩	-١,٥٧٨
١٤	-٠,٦٥٠	١,٨٠٢**	٢,٨٥٧**	٢,٣٥٧**
١٥	-٠,٨٣٩	١,٠٥٧	-٠,٠٥٧	-١,٣٦٣
١٦	-٠,٣٨٠	٠,٢٧٩	٠,٠٩٨	-٠,٢٨٦
١٧	-٠,٤١٦	١,١٤٢	٢,٥٤٤**	٢,٠٠٢**
١٨	٠,٩١٩	١,٦١٧	٠,٧٢٨	٠,٤٩٩
١٩	-٠,٨٨٣	-١,٤٠٩	-٠,٥٩٥	٢,٠٣٩**
٢٠	-١,٤١٢	-٠,٧٢٠	١,٣٧١	-١,٠٥٥
٢١	٠,٨٤٦	٠,٢٩٤	-١,٢٦٣	-١,٣٠٣
٢٢	٠,١٩٢	٢,٢٧٤**	-١,٢٦٦	-٠,٥٣٧
٢٣	١,٢٦٥	٠,٧٩٢	٠,٨٩٥	٠,٦٤٣
٢٤	-١,٧١٠	٢,٦٣١**	٠,٩٢٣	١,٠٢٢
ملاءمة FAM	t- value			
٢٥	-١,٥٨٩	-٠,٠٤٣	٢,٢٩٠**	١,٩٩٢**
٢٦	١,٨٤٣*	٢,١٤٨**	٠,٢٢٠	٠,٧٩٣
استراتيجيات مواجهة تحديات FAM	t- value			
٢٧	-٠,٠٢٢	-٠,٦٨٧	-١,٠٠٠	٠,١٥٢
٢٨	-٢,٣٨٧*	٢,١٦١**	٠,١٤٠	-٠,٥٩٣
٢٩	-٠,٤٩٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٣	٠,٣٠٦
٣٠	١,٤٢٤	٠,٨٢٧	-١,٢٨٥	-٠,٥٩٢

من الجدول (١٠) يتضح أنه ليس هناك اختلافات ذات معنوية بين مراقبي الحسابات بشأن منافع قياس القيمة العادلة ، فيما عدا العبارات (٢-٤) لصالح المدير، وكذلك إستراتيجيات مواجهة تحديات قياس

القيمة العادلة ما عدا العبارة (٢٨) لصالح المراجع، بينما توجد إختلافات ذات معنوية بشأن قضايا القيمة العادلة من حيث الوظيفة الحالية لصالح المراجع، وتحديات قياس القيمة العادلة (١٣-١٤١٧-١٩-٢٢-٢٤) ومناسبة قياس القيمة العادلة (٢٥-٢٦) لصالح المراجع والمدير، مع الأخذ بعين الإعتبار إن قيمة t الموجبه تدل على ان العينة الاولى ذات وسط حسابي أعلى من الثانية، بينما تدل الاشارة السالبة على العكس، والنتيجة النهائية لما تقدم، رفض الفرضية العدمية، **أي يوجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية لإدراك مراقبي الحسابات لقياس القيمة العادلة في مصر يعود الى الخصائص الديموغرافية.**

الخلاصة والنتائج :

يتزايد الإتجاه العالمي نحو إستخدام قياس القيمة العادلة في المحاسبة عن الإستثمارات المالية، مما أثار العديد من المشاكل والتساؤلات والجدل من قبل المجتمع المالي، ولذلك إستهدفت الدراسة الحالية بشكل رئيسي دراسة إدراك مراقبي الحسابات في مصر لقضايا وتحديات قياس القيمة العادلة وإستراتيجيات التغلب عليها، ولتحقيق هدف الدراسة تناول الإطار النظري- بالإضافة إلى ما ورد في المقدمة – إتجاهات التطور في المعايير المصرية للمراجعة (٥٤٠-٥٤٥)، والمعيار الدولية للمراجعة (٥٤٠) المعدل، والتطور في قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وبشكل خاص معيار التقرير المالي الدولي (١٣)، وإنعكاساتة على الإفصاح المحاسبي، فضلاً عن تحليل وتقييم القواعد الجديدة لقياس القيمة العادلة، ومدخلات أساليب التقييم، وبعد العرض المتقدم توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

أولا: قد يتباين الهدف من قياس التقديرات المحاسبية بالإعتماد على إطار إعداد التقارير المالية المعمول به والبند المالي الذي يتم الإبلاغ عنه، وإن هدف القياس لبعض التقديرات المحاسبية هو التنبؤ بنتيجة معاملة أو حدث أو حالة واحدة أو أكثر تؤدي إلى الحاجة إلى إعداد التقدير المحاسبي، أما فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الأخرى، بما في ذلك العديد من التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، فإن هدف القياس مختلف، ويتم التعبير عنه فيما يتعلق بقيمة معاملة حالية، وبند في البيان المالي بالإستناد إلى الظروف السائدة في تاريخ القياس، مثل سعر السوق المقدر لنوع معين من الأصول أو الإلتزامات.

ثانيا: إن وجود فرق بين نتيجة التقدير المحاسبي والمبلغ المعترف به أصلاً أو المفصح عنه في البيانات المالية لا يمثل بالضرورة خطأ في البيانات المالية، وتطبق هذه الحالة على وجه الخصوص على التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، حيث أن أي نتيجة تمت ملاحظتها تتأثر دائماً بالأحداث أو الحالات التي تحدث بعد تاريخ تقدير القياس لأهداف البيانات المالية.

رابعا: إن مختلف أطر التقرير المالي تسمح بمجموعة متنوعة من قياسات القيمة العادلة في البيانات المالية، كما أنها تتنوع أيضاً في مستوى الإرشاد الذي توفره على أساس قياس الأصول والإلتزامات، وبالتالي قد توفر بعض أطر التقرير المالي الإرشاد الأمر، ويوفر البعض الآخر الإرشاد العام، في حين لا توفر بعض الأطر أي إرشاد على الإطلاق، وبالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً ممارسات قياس خاصة بالصناعة للقيم العادلة، إلا أن معايير المراجعة لا تتطرق إلى أنواع محددة من الأصول أو الإلتزامات أو المعاملات أو الممارسات الخاصة بالصناعة.

خامساً: توجد فجوة بين المعاييرالدولية، والمعايير المصرية بشأن القيمة العادلة، فبينما تتضمن المعاييرالدولية للمراجعة (٢٠١٠) معيار (٥٤٠) لمراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها قياس القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، أما المعايير المصرية للمراجعة لازالت تتضمن معياران الأول (٥٤٠) لمراجعة التقديرات المحاسبية، والثاني (٥٤٥) لمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة المتوافقان مع المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عام ٢٠٠٣ دولياُ وعام ٢٠٠٨ مصرياُ، كما توجد فجوة بين معايير التقارير المالية الدولية (٢٠١٢)، التى تضمنت معيار لقياس القيمة العادلة (IFRS 13) ومعايير المحاسبة المصرية (٢٠٠٦) المتوافقة أيضاً مع الدولية الصادرة عام ٢٠٠٣ دولياً

سادساً: لقد كشفت الدراسة الميدانية أن هناك نظرة ثاقبة لإدراك مراقبي الحسابات في مصر لفائدة قياس القيمة العادلة، بشكل عام، نسبة إلى قياس التكلفة التاريخية، كما أظهر مراقبي الحسابات دعمهم لقياس القيمة العادلة بأنها أفضل أساس لإعداد البيانات المالية وتوفر معلومات أكثر، كما أنها أكثر قابلية للفهم، وقادرة على الحد من فجوة المعلومات، وعموما أكثر فائدة

سابعاُ: لقد كشفت الدراسة الميدانية على إدراك مراقبي الحسابات للمعايير المصرية (٢٥-٢٦) و(٥٤٠-٥٤٥)، وكذلك معيار التقرير المالي الدولي (١٣)، و معيار المراجعة الدولي المعدل (٥٤٠) بشكل عام، كما أظهر مراقبي الحسابات اعتمادهم على اكتساب المعرفة عن العمليات المستخدمة من قبل العميل في التوصل إلى تلك القياسات، وكذلك إدراكهم لقضايا المحاسبة والمراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة، ولعل اهمها كون الأسواق غير نشطة، ثم التكلفة، ثم التعقيد، وصعوبة التحقق من تقديرات القيمة العادلة، ثم عامل الوقت، وتنوع مدخلات التقييم، ثم صعوبة الحصول على الأدلة الملاءمة، وإحتمال تحيز الإدارة، ثم إنخفاض موثوقية القيمة العادلة، وصعوبة تطبيقها، ونقص الأدلة الفنية، وأخيراً نقص المعرفة.

ثامناً: لقد كشفت الدراسة الميدانية على إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس القيمة العادلة ، كما أن مراقبي الحسابات في مصر نادراُ ما يؤدون إجراءات تقييم المخاطر الموجهة نحو الطرق والممارسات التي تتبعها الإدارة من أجل المراجعة الدورية للظروف التي تؤدي إلى التقديرات المحاسبية، وإعادة تقدير التقديرات المحاسبية حسب الضرورة، فضلاُ عن إدراكهم إلى أن إستخدام التدفقات النقدية المخصومة في تقدير القيمة العادلة لم يعد مناسباً.

تاسعاُ: لقد كشفت الدراسة الميدانية على أن التحدي الأكبر الذي يواجههم عند قياس القيمة العادلة هو أن الأساليب المستخدمة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تختلف عبر مختلف الصناعات ، كما أنها أكثر تعقيدا من قياس التكلفة التاريخية، وأن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة، كما أنها تدرج في كثير من الأحيان كتقديرات نتيجة للأحداث المستقبلية والظرروف (مبالغ ووقت التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم وغير ذلك)، وتستغرق وقتا طويلاُ، كما أن الأصول والخصوم يتم تقويمها باستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية، فضلاً عن إفتقارهم إلى المعرفة الفنية حول قياس القيمة العادلة، و أن الفرص المتاحة لهم لاكتساب المعرفة حول قياس القيمة العادلة محدودة.

عاشراً: لقد كشفت الدراسة الميدانية على إن مراقبي الحسابات في مصر نادراً ما يدركون ما إذا كان قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإعتماد معايير القيمة العادلة (٢٥-٢٦) ملاءماُ للبيئة المصرية، إلا

أنهم يدركون أنه بالنسبة إلى البلدان النامية مثل مصر، يعد توفير تأكيد حول قياسات القيمة العادلة أمراُ صعباً، كما أكدت الدراسة الميدانية على أنه ليس هناك اختلافات ذات معنوية بين مراقبي الحسابات بشأن منافع قياس القيمة العادلة، وكذلك إستراتيجيات التغلب على تحديات قياس القيمة العادلة، بينما توجد إختلافات ذات معنوية بشأن قضايا القيمة العادلة وتحديات قياس القيمة العادلة، وملاءمة قياس القيمة العادلة، كما اكدت الدراسة على أن هناك أثر ضعيف لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر.

التوصيات :

بناء على النتائج السابقة تقترح الدراسة التوصيات التالية:

التوصية الأولى: نظراً لما تعانيه البورصة المصرية منذ مطلع عام ٢٠١١ من تقلبات ناتجة عن الصراع السياسي وإنعكاساتة على عمليات البيع والشراء في البورصة المصرية، مما يؤكد على أنه سوق غير نشط حاليا، فضلا عن الظروف العسكرية وربيع الثورات العربية في الدول المحيطة وذات التأثير بالغ الأثر على المستثمرين والقطاعات الاقتصادية المصرية، وفضلاً عن وجود فجوة بين معايير التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المصرية توصي الدراسة إدارات الشركات المقيدة في البورصة المصرية ومراقبي الحسابات بضرورة التحوط عند قياس بنود الدخل أو المركز المالي بالقيمة العادلة كما يلي:

المعالجة الأولى: يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المحوط في الفترة الحالية لمعادلة الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط، وهذه هي المعالجة المحاسبية لتحوطات القيمة العادلة.

المعالجة الثانية: يتم تأجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط على أنها عنصر منفصل في حقوق الملكية إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فاعلاً بحيث يمكن نقله إلى حساب الربح أو الخسارة في الفترات الزمنية التي يؤثر فيها البند المحوط على الأرباح أو الخسائر، وهذه هي المعالجة المحاسبية لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الإستثمارات في عمليات أجنبية.

التوصية الثانية: في ظل وجود فجوة بين المعايير الدولية للمراجعة والمعايير المصرية للمراجعة توصي الدراسة مراقبي الحسابات في مصر بضرورة الإسترشاد بأهداف ومتطلبات المعيار الدولي للمراجعة (٥٤٠) المعدل، والتوقف عن الإسترشاد بالمعايير المصرية للمراجعة (٥٤٠-٥٤٥).

التوصية الثالثة: ضرورة العمل على زيادة الإدراك المحاسبين في الأعمال ومراقبي الحسابات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو قياس القيمة العادلة، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة، بالإضافة الى دراسة وتحليل توجهات معايير التقارير المالية الدولية بشان القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري لقياس القيمة العادل، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس القياس،ومتطلبات الإفصاح او التأكيد على الإلتزام بمعيار التقرير المالي الدولي (١٣)، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الموثوقية تعد أهم صعوبات تطبيق قياس القيمة العادلة، لذلك ينبغي

العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

التوصية الرابعة: ضرورة رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشر كات المدرجة في البورصة المصرية والملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات .مع زيادة الاهتمام بتدريس المعايير المحاسبية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية، توصي الدراسة أقسام المحاسبة في مصر كنتيجة للفجوة بين معايير التقارير المالية الدولية (٢٠١٢) ومعايير المحاسبة المصرية (٢٠٠٦)، بضرورة مواكبة التغيرات في معايير التقارير المالية الدولية التي تتجه بقوة نحو القيمة العادلة المبنية على الأحكام الشخصية في المناهج الدراسية على كافة مراحل التعليم المحاسبي لتكوين جيل قادر على مواجهة التحديات البيئية والمتغيرات الإقتصادية العالمية الجديدة والمستقبلية.

الدراسات المستقبلية المقترحة :

تأسياً على ما تقدم، تقترح الدراسة على الزملاء الأكاديميين والمهنيين إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة تتناول تتطور وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، كما توصى الدراسة بضرورة استمرار البحث المحاسبي في مجال إستخدام القيمة العادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما توصي الدراسة بضرورة متابعة التطورات في أنشطة التحوط أو المشتقات المالية حيث أن البيانات المتاحة في البورصة المصرية - حاليا - لا تظهر بوضوح أية بيانات عن مدي تطبيقها في البيانات المالية للقطاعات الإقتصادية المختلفة على الرغم من وضوح سياساتها المحاسبية.ولذا تقترح الدراسة كدراسات مستقبلية الإجابة على الأسئلة التالية:

س١: ما أفضل الطرق لتحديد أو تقدير القيمة العادلة؟ وما العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط أو غير نشط؟ وما مدي ملاءمة استخدام قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال العربية؟ وما مخاطر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة العربية؟

س٢: - ما موقف إدارات الشركات ومراقبي الحسابات من القيمة العادلة والأدوات والمشتقات المالية؟، ما تأثيرها على متخذي قرارات الاستثمار والائتمان؟ وما علاقة قياس القيمة العادلة وعائد السهم، ونسبة الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية في أسواق المال العربية.

س٣: ما مدى ملاءمة القيم العادلة للإستثمارات ذات الإستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق؟ وكيف يمكن بشكل موثوق به تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة؟، وكيف يمكن التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمتها العادلة؟.

س٤: هل توجد علاقة بين قياس القيم العادلة واتعاب مراقب الحسابات وإدارة الأرباح وتخصص مراقب الحسابات الصناعي؟.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (٢٠٠٤)، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية**، عمادة البحث العلمي، جامعة الزيتونة الأردنية، العدد الثاني:٦٧-٩٣.

- الشامي، مصطفي أحمد، (٢٠٠٠)، المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة: دراسة إختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث:٣٣٧-٣٦٨.

- العطار، حسن عبد المجيد، (١٩٩٤)، إطار مقترح لقياس القيمة العادلة لصافي الأصول بغرض ترشيد قرار إصدار أسهم زيادة رأس المال وتحديد نطاق مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، جامعة الزقازيق، السنة ١٤.

- العوام، عاطف محمد، (١٩٩٦)، المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني:١٠٥٦-١٠٦٥.

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠٠٦)، معايير المحاسبة المصرية، جمهوية مصر العربية، القاهرة.

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠٠٨)، المعايير المصرية للمراجعة، جمهوية مصر العربية، القاهرة.

- جمهورية مصر العربية، وزارة الاقتصاد، (١٩٩٧)، **قرار وزير الاقتصاد رقم ١٩٩٧/٥٠٣ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

- حماد، طارق عبد العال،(٢٠٠٢) مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية: بالتطبيق على قطاع البنوك، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني:٥١١-٦٠٥.

- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٩)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية ، المجلد (٤٦)، العدد الثاني،ص ص١-٦٠.

- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح(٢٠٠٢)، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيرة على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني: ١٢٥-٢٠٨.

- لجنة معايير المحاسبة الدولية، (١٩٩٩)، **المعايير المحاسبية الدولية ١٩٩٩**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- لجنة معايير المحاسبة الدولية، (٢٠٠١)، **المعايير المحاسبية الدولية٢٠٠٠**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- محمد، عبد الجابر السيد طه، (١٩٩٩)، الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني:٣١٩-٣٩٦.

- مصطفي، غالب نصر، (١٩٩٨)، المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع:٥٠٥-٥٦٤.

- مرعي، ليلى محمد لطفي، (٢٠٠٣)، المعايير المصرية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة في الأوراق المالية: دراسة تحليلية ميدانية للبيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني:٣٠٩-٣٦٥.

المراجع الأجنبية :

- AICPA, ASB, (2013), **SAS No: 122, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates and Related Disclosure**, AU-C Section 540, AICPA, PP.1843-1878.

- Akgun, M., Pehlivanli, D. and Guruniu, M., (2011), A Process Design for Auditing Fair Value, **International Journal of Economics and Finance**, Vol.3, No.3, pp.160-166.

-Barth, M., (2007), Standard-Setting measurement Issues and the Relevance of Research, **Accounting and Business Research**, Vol. 37, No. 3, pp. 7-15.

- Benston, G., (2008), The Shortcomings of Fair Value Accounting Described in SFAS 157, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 27, p. 101-114.

- Bhattacharyya, A. K., (1999), Fair Value Model in Accounting, **Business line**, Islamabad: 1-5.

- Carmichael, D., (2004), The PCAOB and the Social Responsibility of the Independent Auditor, **Accounting Horizons**, Vol. 18, No. 2, pp. 127-133.

- Carpentier, C., Lavelle, R., Laurent, B., and Suret, J., (2008), **Does Fair Value Measurement Provide Satisfactory Evidence for Audit? The Case of Hightech Valuation**, Working paper.

- Danbolt, J. and Rees, W., (2008), An Experiment in Fair Value Accounting: UK Investment Vehicles, **European Accounting Review**, Vol. 17, No. 2. pp. 271-303.

- Deaconu, Adela, and Buiga, Anuta, (2010), Analysis of the Convergence Degree Between the Accounting and the Valuation Standards Concerning Fair Value, **Journal of Property Investment & Financ**e, Vol. 28 No. 5, pp. 365-384.

- Dietrich, R., Harris, M., and Muller, K., (2001), The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 30, p. 125-158.

- Easton, Steve and Ivanovic, Irena, (2007), An Examination of the Australian Stock Exchange and Australian Financial Review's Fair Values, **International Journal of Managerial Finance**, Vol. 3 No. 3, pp. 306-312

- Farcane, N., Deliu,D. and Gheorghian, M., (2011), Auditing Fair Values in a Sensitive Socio-Economical Context, **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica**, Vol. 13, No.2, pp.364-377.
- FASB, (2009), **FASB Statement No. 157, Fair Value Measurement**, FASB, USA
- Godwin, N., Petroni, K. and Wahlen, J., (1997), Fair Value Accounting for Property-Liability Insurers and Classification Decisions Under FAS No. 115, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**: 207-239.
-Hirst, D. Eric, Hopkins, Patrick E. and Wahlen, James M., (2004), Fair Values, Income Statement, and Bank Analysts` Risk and Valuation Judgments, **Accounting Horizons**, AAA, pp.44-66.
- Hitz, J., (2007), The Decision Usefulness of Fair Value Aaccounting – A Theoretical Perspective, **European Accounting Review**, Vo. 16, No. 2, pp. 323-362.
- Hodder, L., Mayew, W., McAnally, M., and Weaver, C., (2006), Employee stock option fair-value estimates: Do Managerial Discretion and Incentives Explain Accuracy?, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 23, No. 4, pp. 1017-1050.
- Humphrey, C., Loft, A., Woods, M., (2009), The Global Audit Profession and the International Financial Architecture: Understanding Regulatory Relationships at a Time of Financial Crisis, **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 34, pp. 810-825.
- IAASB, (2008), Challenges Auditing Fair Value Accounting Estimetes in the Current Market Environment, Staff Audit Practice Alert , International Auditing and Assurance Standard Board, NY, USA, PP.1-11.
- IASB, IASCF, (2012), **International Financial Reporting Standard (** IFRSs), Part 1, International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2012), **International Financial Reporting Standard (** IFRSs), Part 2, pInternational Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2011), **International Financial Reporting Standard (** IFRSs), Part 1 & Part 2, International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2010), **International Financial Reporting Standard (** IFRSs), Part 1 & Part 2, International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2009), **International Financial Reporting Standard(** IFRSs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2008), **International Financial Reporting Standard(** IFRSs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2007), **International Financial Reporting Standard(** IFRSs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2006), **International Financial Reporting Standard(** IFRSs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom..
- IASC, (2000), **International Accounting Standard (**IASs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASC, (1999), **International Accounting Standard (**IASs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IASC, (1998), **International Accounting Standard (**IASs), International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom.
- IFAC, IAASB, (2012), **International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services, International Federation of Accountants, Part 1**, IFAC, www.ifac.org, New York, USA.

- IFAC, IAASB, (2012), International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services**,** International Federation of Accountants, Part 2, IFAC, www.ifac.org, New York, USA.

- IFAC, IAASB, (2010), **International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services, International Federation of Accountants, Part 1**, IFAC, www.ifac.org, New York, USA**.**

- IFAC, IAASB, (2010), **International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services, International Federation of Accountants, Part 2**, IFAC, www.ifac.org, New York, USA.

- IFAC, IAASB, (2009), **Handbook of International Auditing Standard and Quality Control,** Part Two, International Federation of Accountants, Part 1, IFAC, www.ifac.org, New York, USA**.**
- IFAC, IAASB, (2003), **Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, IFAC, www.ifac.org, New York, USA**.**

- Johnson, S., (2007), **PCAOB: Can Auditors Handle Fair Value?,** The CFO Journal , 7 June.

- Johnson, L. and Swieringa, R., (6/1996), Anatomy of an Agenda Decision: Statement No. 115, **Accounting Horizons**, No.2: 149-179.

- Landsman, W., (2007), Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence From Capital Market Research, **Accounting and Business Research**, Vol. 37, No. 3, pp. 19-30.

- Marcy, S., (2007), Auditors May Need to Upgrade Valuation Skills as Fair Value Mmoves into Prominent Position, **Accounting Policy & Practice Report**, Vol. 3, No. 14, pp.619-621.

Martin,R., Rich, J.and Wilks, J.,(2006), Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research, **Accounting Horizons**, Vo.20, No.3, pp. 287-303.

- McCarthy, P., (2004), Unnecessary Complexity in Accounting Principles, **The CPA Journal**, Vol. 74, No. 3, p. 18-19.

- Nelson, K. K., (4/1996), Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107**, The Accounting Review**, No. 2:161-182.

- Nellessen, Thomas and Zuelch, Henning, (2011), The Reliability of Investment Property Fair Values Under IFRS, **Journal of Property Investment & Finance**, Vol. 29 No. 1, pp. 59-73

- Pacter, P., (2007), Fair value under IFRS: Issues for Developing Countries and SMEs, in The Routledge Companion to Fair Value and Financial Reporting, edited by Walton, P, London: Routledge, pp. 350-369.

- Pannese, D. and DelFavero, A., (2010), Fair Value Accounting: Affect on The Auditing Profession, **The Journal of Appplied Business Research**, Vol.26, No.3, pp.43-50.

- PCAOB, (2009), **Staff Audit Practice Alert No.4: Auditor Consideration Fair Value Measurements, Discolsure and other-Than- Temporary Impairments**, Public Company Accounting Oversight Board, Washington, D.C., USA, PP.1-7.

- PCAOB, (2007), **Staff Audit Practice Alert No.2: Matters Related to Auditing Fair Value Measurements of Financial Instruments and the Use of**

Specialistes, Public Company Accounting Oversight Board, Washington, D.C., USA, PP.1-9.

- Penman, S., (2007), Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or a Minus?, **Accounting and Business Research**, Vol. 37, No. 3, pp. 33-44.

- Ramanna, K., (2008), The Implications of Unverifiable Fair Value Accounting: Evidence from the Political Economy of Goodwill Accounting, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 45, pp. 253-281.

- Ramanna, K., and Watts, R., (2009), Evidence from Goodwill Non-Impairments on the Effects of Using Unverifiable Estimates in Financial Reporting, **Working Paper**, No. 09,Vol.106, Harvard Business School.

- Santomero, A., (1997), Discussion: Fair Value Accounting for Property Insurers and Classification Decisions Under FAS No. 115, **Journal of Accounting, Auditing and Finance:** 241-243.

- VRC, (2013), PCAOP Comments Increase Auditor Scrutiny of Fair Value Measurements, **VRC Alert**, A Publication of Valuation Reseaarch Corporation, USA,pp.1-2.

-Wilks, J., (2002), Predecisional Distortion of Evidence as a Consequence of Real-Time Audit Review, **The Accounting Review**, Vol. 77, No. 1, pp. 51-71.

- Willis, D. W., (2002), **Financial Assets and Liabilities Fair Value or Historical Cost?,** FASB, pp. 1-16.

قائمة الاستبيان

القسم الأول: معلومات عامة

أسم المكتب (إختياري)			
عدد العاملين بالمكتب			
أولا: الوظيفة الحالية			
أ- مدير	ب- رئيس	ج- مراجع	د- مراجع تحت التدريب
ثانياً المؤهل العلمي:			
أ . بكالوريوس	ب. ماجستير	ج- دكتوراه	
ثالثاً التخصص العلمي:			
أ . المحاسبة	ب. إدارة	ج- قانون	د- أقتصاد
رابعا : الخبرة العملية (بالسنوات):			
أ . أقل من ٥		ب. أكثر من ٥	

القسم الثاني : العبارات الخاصة بموضوع الدراسة: يرجي التكرم بعد قراءة العبارات التاليـــة، اختيـــار الإجابات المناسبة المقابلة لها...

العبارة	إوافق بقوة	أوافق	الى حدما	نادرا	مستبعد
١- يعد قياس القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية للمستخدمين من قياس التكلفة التاريخية.					
٢- تقدم القيمة العادلة كأساس لقياس البيانات المالية، للمستخدمين معلومات أكثر من التكلفة التاريخية.					
٣- البيانات المالية بناء على قياس القيمة العادلة أكثر فهم للمستخدمين من تلك التي تعد بالتكلفة التاريخية.					
٤- تؤدي البيانات المالية بناء على قياس القيمة العادلة الى تخفيض فجوة المعلومات بين ما يتوقعة المستخدمين وما يحصلون عليه فعلاً.					
٥- تزيد ملاءمة المعلومات التي تقدمها البيانات المالية بإستخدام قياس القيمة العادلة بما يفوق أي تخفيض في موثوقية مثل هذه المعلومات.					

٦- يعد إعداد البيانات المالية باستخدام قياس القيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي التقارير من تلك المعدة باستخدام التكلفة التاريخية.					
٧- لدى مراقبي الحسابات فهم واضح لمعيار المحاسبة المصري (٢٦) الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.					
٨- لدى مراقبي الحسابات فهم واضح لمعيار التقرير المالي الدولي (١٣) قياس القيمة العادلة.					
٩- يدرك مراقبي الحسابات جيدا متطلبات المعيار الدولي للمراجعة المعدل (٥٤٠) مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والأقصاحات ذات العلاقة.					
١٠- قبل مراجعة قياس البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة، يحتاج مراقبي الحسابات إلى اكتساب المعرفة عن العمليات المستخدمة من قبل العميل في التوصل إلى تلك القياسات.					
١١- يدرك مراقبي الحسابات قضايا المحاسبة والمراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة.					
١٢- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة هو التحقق من قياسات القيمة العادلة.					
١٣- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إفتقارهم إلى المعرفة الفنية حول قياس القيمة العادلة.					
١٤- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة أكثر تعقيدا من قياس التكلفة التاريخية.					
١٥- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة مهمة تستغرق وقتا طويلا.					
١٦- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأساليب المستخدمة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تختلف عبر مختلف الصناعات.					
١٧- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة.					
١٨- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الأصول والخصوم يتم تقويمها باستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية.					
١٩- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن الفرص المتاحة لهم لاكتساب المعرفة حول قياس القيمة العادلة محدودة.					
٢٠- التحدي الأكبر الذي يواجهه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة إدراكهم أن قياسات القيمة العادلة تدرج في كثير من الأحيان كتقديرات نتيجة للأحداث المستقبلية والظرروف (مبالغ ووقت التدفقات النقدية، ومعدلات					

الخصم وغير ذلك).					
٢١- مراجعة البيانات المالية المبنية على أساس قياس القيمة العادلة أكثر صعوبة من تلك المبنية على التكلفة التاريخية.					
٢٢- يختلف هدف القياس فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، عن التقديرات المحاسبية الأخرى، ويتم التعبير عنه فيما يتعلق بقيمة معاملة حالية و بند في البيان المالي بالإستناد إلى الظروف السائدة في تاريخ القياس.					
٢٣- قد يؤدي مراقب الحسابات إجراءات تقييم المخاطر الموجهة نحو الطرق والممارسات التي تتبعها الإدارة من أجل المراجعة الدورية للظروف التي تؤدي إلى التقديرات المحاسبية وإعادة تقدير التقديرات المحاسبية حسب الضرورة.					
٢٤- قد يشير طرح سوق نشطة لفئة معينة من الأصول أو الإلتزامات إلى أن إستخدام التدفقات النقدية المخصومة في تقدير القيمة العادلة لم يعد مناسباً.					
٢٥- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإعتماد معايير القيمة العادلة (٢٥-٢٦) يعتبر مناسباً للبيئة المصرية.					
٢٦- بالنسبة إلى البلدان النامية مثل مصر، يعد توفير تأكيد حول قياسات القيمة العادلة أمراً صعباً.					
٢٧- يجب توفير تدريب مهني شامل لمراقبي الحسابات عن قياس القيمة العادلة أكثر مما يتلقونة حاليا.					
٢٨- يجب تزويد مراقبي الحسابات الذين يمتلكون كفاءة كافية لمراجعة التقارير المالية التي تستند إلى قياس القيمة العادلة، بأنظمة دعم الخبير اللازمة.					
٢٩- يجب أن يقتصر تطبيق قياس القيمة العادلة على الأصول والخصوم المتداولة في الأسواق النشطة.					
٣٠- لدى المنظمات المهنية المحاسبة /المراجعة القدرة على التصدي للتحديات التي يواجهها مراقبي الحسابات عند مراجعة قياسات القيمة العادلة.					

ونشكر لسيادتكم تعاونكم الصادق معنا،....